

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨١١

الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(السنغال)	السيد سيك	الرئيس
السيد سافرونكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أويارثون مارتشيسي	إسبانيا	
السيد لوكاس	أنغولا	
السيد روسيلي	أوروغواي	
السيد يلتشينكو	أوكرانيا	
السيد وو هايتاو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد مينديث غراتيرول	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيدة أدنين	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد هيكي	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة شوالغر	نيوزيلندا	
السيد كولمان	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أو كامورا	اليابان	

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/901)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1638655 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/901)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد تانين إلى الجلسة المنعقدة اليوم عن طريق الفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/901، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): خلال الأشهر الثلاثة منذ بياني الأخير إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7760)، توطدت الحالة السياسية في كوسوفو بعض الشيء. وعلى الصعيد الإقليمي، حدثت بعض التطورات الإيجابية الجديدة، إلى جانب بعض الأسباب الجديدة التي تبعث على القلق. بعض هذه التطورات مذكورة جيدا في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2016/901)؛ والبعض الآخر ظهر منذ تقديم التقرير وهو يستحق أن يجري تسليط الضوء عليه.

وألاحظ أنه، إلى جانب كون هذه الإحاطة الإعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي الأخيرة في عام ٢٠١٦، فإن هذا التقرير عن بعثة الإدارة المؤقتة هو الأخير أيضا للأمين العام بان كي - مون، الذي كرس شخصيا قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام لهذه المسألة خلال العقد الماضي.

تمخض العام عن نتائج أقل من المأمول فيما يتعلق بالكثير من التوقعات السياسية في كوسوفو. فالصعوبة في بناء توافق سياسي واسع في الآراء يعني أن اتفاق ترسيم الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود، المبرم في عام ٢٠١٥، لا يزال من دون تصديق، مع ما يصاحب ذلك من عواقب على خطط أوروبا لتحرير تأشيرات الدخول بالنسبة إلى كوسوفو. كما أن جني فوائد تطبيع العلاقات مع صربيا في إطار الحوار الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تيسيره بات أكثر صعوبة بسبب الانقسامات السياسية القائمة. وعملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب لكوسوفو، وهي تطور رئيسي ذو إمكانات بعيدة المدى، لم تحظ سوى باهتمام ضئيل من

المسؤولين أو عامة الناس، على الرغم من الفرص الواسعة النطاق التي تعد بها والتي تفوق ما يمكن أن توفره مسألة تحرير تأشيرات الدخول في حد ذاتها.

والعنف السياسي الذي اندلع في الأشهر السابقة يشهد تراجعاً. بيد أن المواقف المتباينة للحزب الحاكم وأحزاب المعارضة أخذت تترسخ، والأجواء السياسية العامة لا تزال تشهد استقطاباً عميقاً. وهذا أمر مؤسف لكوسوفو في وقت كانت العلاقات بين الخصوم الإقليميين التقليديين - على سبيل المثال تيرانا وبلغراد - قد استفادت من تجديد الحوار وتعزيز الروابط الاقتصادية.

وعلى الرغم من الاستقطاب السياسي، يمضي بعض قادة كوسوفو قدما برؤية بعيدة المدى لتحقيق المصالحة وإعادة بناء العلاقات ذات الفائدة المتبادلة. وأود أن أسلط الضوء على اجتماع الرئيس ناتشي مؤخرًا مع رابطات الأسر التي لديها أشخاص مفقودون من الألبان والصرب على حد سواء، وتركيزه على معالجة هذه المسألة على أساس إنساني وليس على أساس سياسي. كما اجتمع مؤخرًا مع مجموعة مختلطة من الشباب الصرب والألبان بغية التشجيع على فهم إمكانية وجود مستقبل مشترك يكون أفضل من الحالة القائمة اليوم. وتذكرنا هذه اللفتات بالقدرة على إجراء حوار حقيقي يشمل العملية السياسية التي يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل تيسيرها وإنما لا يقتصر عليها.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الإصدار المعجل لقانون جديد عبر الإجراءات البرلمانية بشأن مجمع تريشكا الصناعي برز كعقبة أخرى أمام الحوار البناء. وبصرف النظر عن تفاصيل القانون بذاته، أسفرت بالتأكيد طريقة اعتماده عن ردود الأفعال السلبية التي شهدناها. فقد أعطي أعضاء البرلمان أقل من ٤٨ ساعة لمراجعة مشروع القانون، مع انعدام أي فرصة تقريباً لدرسه ومناقشته. والقانون والإجراءات معا أثارا

احتجاجاً شديداً في صفوف الطائفة الصربية، وكذلك من بلغراد، إلى حد أن ممثلي ومسؤولي صرب كوسوفو علّقوا مشاركتهم في مؤسسات الحكم. وقد طلب العضو الدولي في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو إلى المحكمة الدستورية أن تنظر في دستورية القانون، نظراً للقلق الناجم عن أنه يتعارض على ما يبدو مع حقوق الملكية الأساسية.

والتباعد الحاصل بين انشغالات النخبة الحاكمة وناخبيها هو النمط المشترك. وهذه الظاهرة موجودة في كوسوفو أيضاً. أما الأولويات المحددة باعتبارها أهم أولويات للناخبين على مستوى الطوائف، فكثيراً ما تكون بعيدة كل البعد عن المسائل المهيمنة على الهيئات المنتخبة ومجالات الإعلام الشعبية. وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية الأخيرة، بما في ذلك تلك التي أجريت بتكليف من بعثة الإدارة المؤقتة، إلى أن هناك انقساماً عرقياً بسيطاً في الأولويات على مستوى الطوائف؛ وأن البطالة والفساد وانعدام التنمية الاقتصادية هي الأمور التي تشكل الشواغل الكبرى.

ومن بين النتائج الأخرى البارزة مؤخرًا هي الحقائق التي تفيد بأن مستوى الثقة بالمؤسسات الحاكمة هو مستوى منخفض؛ ومستوى الثقة بالمؤسسات الدولية منخفض أيضاً؛ وهناك مجموعة من الولاءات السياسية آخذة في التحول على ما يبدو؛ وجميع المجموعات العرقية تركز بدرجة أكبر على إجراء الحوار بين قادة الطوائف، بوصف ذلك طريقة للنهوض بالمصالحة، منها على الحوار على المستوى السياسي؛ وتطبيع العلاقات مع صربيا يعتبر أولوية هامة بنسبة متساوية تقريباً في كل من طائفة ألبان كوسوفو وطائفة صرب كوسوفو - أكثر من ٥٠ في المائة في كلتا الحالتين. ويعتقد معظم صرب كوسوفو وألبان كوسوفو على السواء، أن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية سوف تحقق مزيداً من الأمن لصرب كوسوفو.

الدعم المستمر لصون المقبرة. وفي بلدية فوشي كوسوفي/ كوسوفو بوليبي، أقرت السلطة البلدية تخصيص أموال لتنظيف ثلاث مقابر أرثوذكسية صربية. وفي شمال ميتروفيتشا، تم إزاحة حاجز الطريق القائم منذ أمد طويل في شارع برنس ميلوس بهدوء وبشكل طوعي مساء يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر.

لكن، للأسف، توجد استثناءات. فالإعلان الصادر عن مجلس بلدية سوهاريكا/سوفاريكا أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، الذي يعارض عودة صرب كوسوفو، ارتداد مؤسف. وعدم استجابة المؤسسات الحاكمة في كوسوفو أمر مخيب للآمال. والآلام التي سببتها الحالات المعلقة للأشخاص المفقودين حقيقية ومفهومة، لكن الحق في العودة الآمنة والكرامة أمر أساسي أيضا. لقد ضاعت فرصة لإظهار الالتزام بالمصالحة.

وأود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إقامة سيادة القانون في كوسوفو. ولا بد من الاعتراف بالالتزام بالتطبيق التريه لسيادة القانون ودعمه. وهناك اعتراف مستحق بالتصميم على متابعة قضايا الفساد البارزة بما في ذلك التحقيق في الأنشطة الإجرامية المنظمة لعدد قليل من أعضاء الطبقة السياسية في كوسوفو. وينبغي التمييز بوضوح بين المسؤولية الفردية والمؤسسية. وفي حين اتفق برلمان كوسوفو على اتخاذ قرار بشأن قيم جيش تحرير كوسوفو، تمت إدانة الأفراد بارتكاب الجرائم لا الجماعات أو المنظمات.

وقبل أسبوع أتيحت لي فرصة لقاء دافيد شوينديمان، المدعي العام المتخصص المعين حديثا للدوائر المتخصصة في كوسوفو. أبلغني أن الأعمال التحضيرية لاضطلاع الدوائر المتخصصة بكامل مهامها قد قطعت شوطا. تقتضي نزاهة العملية القضائية امتناع جميع الأطراف عن السعي إلى ممارسة التأثير غير السليم أو التأثير في الرأي العام بما في ذلك من

ويواصل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تسليط الضوء في تقاريرهما السنوية على المستويات المنخفضة لتوليد فرص العمل، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب بشكل استثنائي، باعتبارهما مسألتين أساسيتين ينبغي معالجتهما في كوسوفو. فالشباب غير القادرين على إيجاد الفرص المتاحة في إطار المعايير المقبولة يكونون عرضة للإغراءات البديلة، بما في ذلك التطرف.

وبغض النظر عن هذه التباينات المألوفة بين المسائل السياسية والشواغل على مستوى القاعدة، فإن المنظور الأوروبي ما فتئ يشكل ضغطا من أجل تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء منطقة البلقان. ولقد أسفرت عملية الحوار عن إحراز تقدم خلال هذه الفترة، يشمل حرية التنقل، وأعلن في الأيام الأخيرة عن تحقيق انفراجة في مسألة الاتصالات السلوكية واللاسلكية. وعلى النقيض من ذلك، لم تظهر سوى بضع علامات على إحراز تقدم صوب إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

وفي نهاية المطاف، يجب على عمليتي المصالحة السياسية والمجتمعية أن تعزز كل منهما الأخرى.

وآمل أن يكون الحوار السياسي هو ما ينتظر كوسوفو في عام ٢٠١٧، مقترنا بإحراز ما يلزم من تقدم على مستوى الطوائف. وفي تلك الجهود، يتواصل دورا الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في التقارب.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد ببعض الجهود الممتازة صوب المصالحة على مستوى البلديات، حيث استمعت سلطات البلدية إلى شواغل مجتمعاتها المحلية واستجابت لها، مما أدى إلى إحراز تقدم حقيقي. وفي فيريزاي/أوروسيفاتش، عين رئيس البلدية نائبا لرئيس البلدية للطوائف بالرغم من عدم وجود ما يلزمه بذلك. واستجابت سلطات البلدية لطلب المساعدة لتنظيف وتأمين مقبرة أرثوذكسية صربية، وتعهدت بتقديم

لم تتمكن أمس من القيام به قد ننفذه اليوم. ولا بد أن يعمل ذلك المفهوم والابتكار البناء بشكل عام على توجيه مساعينا. ولنضطلع بدورنا في دعم مستقبل أفضل لجميع الفصائل في كوسوفو تواصل البعثة الاعتماد على دعم المجلس. أود أن أشكر المجلس مخلصا على هذا الدعم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصلربية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام على عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/901) وعلى مشاركته العامة في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أحيي جميع أعضاء مجلس الأمن وأعتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأهمية مواصلة نظر هذا الجهاز - كل ثلاثة أشهر - في الحالة في كوسوفو وميتها بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة دون عوائق وكوسيلة لدعم عملية الحوار بين بلغراد وبريشيتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون على مساهمته في أعمال المنظمة خلال فترة ولايته، وكذلك لأتمنى النجاح لخلفه معالي السيد أنطونيو غوتيريس.

وبالرغم من التحديات العديدة، أظهرت جمهورية صربيا مرارا التزامها الواضح بحل المسائل المتعلقة عن طريق الحوار وفي إطار الحياد الذي يسترشد في المقام الأول بمصالح الاستقرار الإقليمي وتهيئة الظروف لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم المحرز في المنطقة في عملية مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

خلال التكهن الذي لا أساس له من الصحة بشأن المضمون المحدد للعملية القضائية. لقد أسفرت وفاة الناشط في حركة تقرير المصير أستريت داري أثناء احتجازه إلى إثارة المخاوف والسخط في أوساط عديدة. وفي ضوء العديد من الأسئلة التي أثرت فإن إجراء تحقيق هادف وشامل وشفاف في ذلك الحادث أمر ضروري.

والتطرف العنيف والإرهاب تهديدات متغيرة في كوسوفو وفي المنطقة. إن مكافحة تلك التهديدات تتطلب اتباع نهج كلي يكون إنفاذ القانون أحد العناصر الأساسية فيه. وفي الأسبوع الماضي، اعتقلت السلطات في كوسوفو عددا من الأفراد الذين جندهم المتطرفون المسلحون في سورية للتخطيط لهجمات في كوسوفو وفي المنطقة وتنفيذها. إن الأجهزة الأمنية في كوسوفو تستحق إشادة خاصة على يقظتها.

وكما ذكرت في مجلس الأمن، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل على التكيف باطراد بغية التصدي بفعالية أكبر للتحديات المعاصرة في كوسوفو. وتحقيق الاستفادة المثلى لمواردنا الموجودة، يساعدنا على كفاءة اضطلاع البعثة بولايتها بطريقة مركزة وبناءة حنبا إلى حنبا مع جميع شركائها. وتكسي علاقة البعثة بمؤسسات كوسوفو أهمية قصوى ويسرني أن أؤكد أن التحسن في العلاقات الذي ورد في أحدث تقارير الأمين العام بشأن كوسوفو مستمر. من بين العديد من الفوائد لجميع الأطراف أن تحسين الاتصالات يساعد البعثة على كفاءة تقديم تقارير دقيقة ومتوازنة عن الحالة في كوسوفو.

وعلى النحو الذي أكده أعضاء المجلس في الجلسات السابقة يمكننا جميعا أن نساعد في النهوض بقضية المصالحة. تساعد البيانات التجريبية من المنتجات المعرفية مثل الدراسات الاستقصائية التي أشرت إليها على تحديث فهمنا للشواغل الحقيقية فيما بين مختلف الطوائف العرقية والجغرافية. فما

واحد، ومن خلال اتباع بريشتينا المستمر لممارسات تعسفية ليس لها أساس قانوني في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بخصخصة نحو ٧٠ في المائة من ممتلكات الدولة وتلك المملوكة للمجتمعات المحلية في الإقليم. وفي الوقت نفسه، وعلى غرار الخصخصة غير القانونية، مضت بريشتينا في مصادرة الممتلكات الخاصة للصرّب والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وبصورة عامة، تم القيام بهذه الممارسات السيئة المتفشية عن طريق تقديم وثائق مزورة صادرة عن مؤسسات كوسوفو لصالح السكان المحليين من الألبان.

وجرى اعتماد القانون المتعلق بتريبتسا في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. وأود أن أشير إلى أن هذا الإطار الدستوري ينص صراحة على أن سلطة إدارة الممتلكات العامة والمملوكة للدولة وللمجتمعات المحلية، وفقا للتشريعات ذات الصلة بالبعثة، وكذلك تنظيم المؤسسات العامة وتلك المملوكة للمجتمع المحلي، هي من الصلاحيات والمسؤوليات المسندة للممثل الخاص للأمين العام. وأؤكد أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة اعتمدت ذلك القانون دون مشاركة البعثة أو التشاور مع المالكين/المساهمين في تريبتسا أو مع ممثلي البلديات في المناطق التي توجد فيها مناجم ومصانع تريبتسا، أو ممثلي الصرب في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن الصرب جزء من حكومة كوسوفو ومن إدارة وموظفي تريبتسا/الفرع الشمالي. وتؤدي تلك الإجراءات الانفرادية من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إلى انعدام الأمن القانوني، والذي قد يهدد الحالة الأمنية الهشة في كوسوفو وميتوهيا. ومما يثير القلق بشكل خاص تعطيل القانون بشكل دائم للتنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا يمكن من دونها أن تكون البنية العرقية في المجتمعات المحلية الصربية في شمال الإقليم قابلة للاستمرار.

وتم التوصل مؤخرا إلى اتفاق بشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية بسبب الجهود التي تبذلها جمهورية صربيا حيث قدمت مساهمة في تنفيذ اتفاق بروكسل. لكن استعدادنا للسعي إلى حلول مستدامة من خلال المفاوضات المفضية إلى حياة أفضل لشعب كوسوفو وميتوهيا كثيرا ما يقابل بنفس النهج من الجانب الآخر الذي لا يزال للأسف يلجأ إلى التحركات الأحادية والجلية البالغة الضرر مثل المحاولة الأخيرة التي لم يسمع بها من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا بمصادرة مجمع تريبتشا للتعدين والصناعة.

وأود أن أشير إلى أنه منذ بدء الحوار أصرت صربيا خلال كل جولة تقريبا وعلى كل المستويات أن تدرج مسألة الممتلكات في جدول الأعمال ولكن بريشتينا رفضت دائما الحديث عن المسألة. وهذه الإجراءات من جانب بريشتينا التي تفرض أجواء من فرض الأمر من جانب واحد وفرض الواقع والإنذار الأخير بدلا من حل المسائل المعلقة عن طريق الحوار بهدف إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف المعنية، على نحو ما جرى في السابق، ليست في مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين على الإطلاق.

وكما يعلم المجلس تماما، تولت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الإشراف على مجمع التعدين والصناعات المعدنية والكيميائية في تريبتسا بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونقلت البعثة حقوق إدارة المجمع إلى وكالة كوسوفو الاستثمانية، التي أنشأتها البعثة ذاتها في عام ٢٠٠٢. وفي أعقاب الإعلان الانفرادي غير القانوني للاستقلال من جانب بريشتينا في عام ٢٠٠٨، أنشئت وكالة الخصخصة في كوسوفو التي تولت اختصاصات وكالة كوسوفو الاستثمانية، وهو الأمر الذي لم تقره البعثة حتى هذا اليوم. ثم شرعت وكالة الخصخصة في خصخصة الممتلكات المملوكة للدولة وللمجتمعات المحلية في الإقليم إلى حد قيامها من جانب

الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا فيما يتعلق بالوضع القانوني والمادي لمجمع ترييتسا لاغية. ورغبة من الحكومة في حماية ترييتسا، التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لبقاء الصرب في الإقليم ولتحقيق التنمية الاقتصادية في المقام الأول لبلديات كوسوفسكا ميتروفيتسا وزفيتشان وليبوسافيتش وزويين بوتوك، وكذلك نوفو بردو وغراتشانيتسا، فقد اتخذت إجراءات واتخذت قرارا. ولا يشكل الهجوم على ترييتسا مجرد هجوم على إحدى الشركات، بل يشكل اعتداء أيضا على حق شعب في الوجود في إقليم وهجوما على صميم أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يتوقف عليه إحلال السلام والاستقرار في الإقليم.

وتشكل ترييتسا شريان الحياة لوجود الصرب في شمال كوسوفو وميتوهيا. وتوجد منازل الصرب على أراضي ترييتسا، ويعمل آلاف الصرب في مناجم ترييتسا ويعيلون أسرهم من خلال ذلك العمل. والدفاع عن ترييتسا يمثل بالنسبة لهم دفاعا عن حقهم في الوجود في كوسوفو. وبهذا المعنى، تشكل محاولة الاستيلاء عليها من ملاكها الشرعيين محاولة أيضا لاستكمال التطهير العرقي للصرب وللتشكيك في التركيبة العرقية للمجتمعات المحلية الصربية في الأجل الطويل. وهذا أمر غير مقبول.

وسلطات بريشتينا لا تغتصب فحسب ممتلكات دولة صربيا في كوسوفو وميتوهيا من خلال القانون المتعلق بترييتسا؛ بل تنص المادة ٥ من القانون على أن ما تسمى بجمهورية كوسوفو ستستولي أيضا على الموارد المعدنية في أجزاء أخرى من صربيا، خارج كوسوفو وميتوهيا، مما يمثل هراء قانونيا بكل ما في الكلمة من معنى.

إن صربيا مستعدة للسعي للتوصل إلى حل سلمي ومستدام لهذه الحالة، التي لم تتسبب فيها، وذلك إيمانا منها بأن حل جميع المسائل والمشاكل عن طريق الحوار والاتفاق هو

وباتخاذ مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتلك الإجراءات في كوسوفو وميتوهيا، فإنها تكون قد تجاوزت بوضوح حدود ولايتها وصادرت الممتلكات الخاصة في ترييتسا، مما يؤثر بشكل مباشر على المالكين/المساهمين والدائنين والموظفين. وقد قامت بذلك على نحو يتعارض مع مبادئ القانون الدولي ضد هذا النوع من المصادرة، فضلا عن عدد من الصكوك الدولية التي تكفل الحق في التمتع السلمي بالممتلكات وتحظر التمييز وتعزز المساواة أمام القانون، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، وما إلى ذلك. كما يضرب القانون عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للسوق الحرة والمنافسة ويمثل انتهاكا مباشرا لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم بين بريشتينا والاتحاد الأوروبي لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

إن بريشتينا، دون أي أساس قانوني أو مبرر، بصدد تحويل ملكية أكبر شركة اقتصادية عملاقة في كوسوفو وميتوهيا إلى ملكية ما تسمى بجمهورية كوسوفو، بينما تحرم صربيا من أي حقوق على الإطلاق على الرغم من أنها تملك أغلب الأسهم في الشركة. ويشكل ذلك هجوما خطيرا على مصالح الصرب، بمن في ذلك ٣٠٠٠ منهم يعملون في ترييتسا. وتشير التقديرات إلى اعتماد حوالي ٣٨ في المائة من الأسر الصربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عليها. إن الملكية والحق في الملكية مقدسان، لا سيما في العالم الديمقراطي، وملاك ترييتسا معروفون بوضوح. إن شركات ومواطني صربيا الذين بنوها هم الذين يملكونها، ولا يمكن لأي قرار غير قانوني تتخذه سلطات كوسوفو تغيير ذلك.

وانطلاقا من ذلك، قررت حكومة جمهورية صربيا اعتبار جميع النتائج القانونية لأفعال وإجراءات مؤسسات

الأصول العامة بشكل تعسفي على حساب وضع ومصالح السكان الصرب في الإقليم. وقد اعتُمد هذا القانون بالمخالفة للإجراءات المتعلقة باعتماد القوانين ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمجتمعات المحلية، مع تجريد جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية من صلاحياتها ومن خلال التعدي على الصلاحيات التي تعود بوضوح تام إلى هذه الجماعة بموجب الاتفاق.

ومن الواضح أن هذا الاستفزاز التشريعي من جانب بريشتينا يهدف إلى جعل جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية قشرة فارغة، ومنع الصرب من اتخاذ قرارات فيما يخص تنميتهم الاقتصادية وتخطيطهم الحضري. ولا يمكن إضفاء الطابع القانوني على سرقة الممتلكات الصربية في كوسوفو وميتوهيا، مثل المحاولة الفاشلة للاستيلاء على المجمع السياحي فوق جبل بريزوفيتسا، من خلال سن أي قانون. ولذلك، من الضروري العودة إلى طاولة المفاوضات لأن الإجراءات الأحادية لا تصب في مصلحة أحد.

ولا تزال الحالة في كوسوفو وميتوهيا تتسم بانعدام الأمن المادي والقانوني للصرب، لا سيما بالنسبة للمشردين داخليا الذين عادوا أو يودون العودة إلى ديارهم.

ويمنع المشردون داخليا من المشاركة في وضع القانون بشأن وكالة كوسوفو لمقارنة الممتلكات والتحقق منها، وهو أمر آخر غير مقبول ومثال مروع على محاولة للاستيلاء على الممتلكات الصربية في انتهاك صريح للاتفاق المتعلق بالسجلات العقارية الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي أحرى بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وطوال الوقت، يجري قيد الآلاف من الألبان في السجل العقاري بوصفهم مالكيين لممتلكات المشردين داخليا عن طريق تقديم وثائق مزورة، في حين لا توفر أية آلية خاصة لإخطار المشردين داخليا بسير الدعاوى المرفوعة فيما يتعلق بممتلكاتهم.

السيبل الوحيد الصائب للمضي قدما. وفي هذا السياق، فإننا نتوقع من أعضاء مجلس الأمن استخدام قوة سلطتهم من أجل إلغاء القانون، وبالتالي منع عواقبه القانونية والأمنية السلبية من تعريض استقرار كوسوفو وميتوهيا والمنطقة للخطر، فضلا عن تمكين عملية الحوار وتطبيع العلاقات. وبخلاف ذلك، ستصبح كوسوفو وميتوهيا ثوبا أسودا في أوروبا دون أي حماية للملكية الخاصة.

وأود أن أشير، كما فعلت في جلسات سابقة للمجلس، إلى أن إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية بأسرع ما يمكن، كآلية للحماية المؤسسية المنهجية للمجتمع المحلي الصربي في كوسوفو وميتوهيا، يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لبقاء الشعب الصربي في الإقليم. وللأسف، وبدلا من أن يكون ذلك هو المسألة المركزية والتصرف بشأنها على سبيل الأولوية، أصبح إنشاء الجماعة موضع ابتزاز سياسي. وأصر جانبنا خلال الفترة الماضية على ضرورة الاتفاق على ديناميات إنشاء الجماعة، وتحديد موعد بدء فريق الإدارة لأعماله. ويجب أن تُبنى جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار دون سواها، وليس استنادا إلى المحاولات اللاحقة لإدخال تعديلات بصورة انفرادية على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتيسير من الاتحاد الأوروبي.

ولا يجب السماح باستمرار عملية إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية إلى ما لا نهاية أو تعرضها لتهديدات بفعل إجراءات أحادية الجانب، تبعث برسائل مفادها حرمان السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا من حقوقهم. وتتمثل إحدى هذه الرسائل في القانون المتعلق بالاستثمار الاستراتيجي في كوسوفو الذي سيوفر، في حالة تنفيذه، غطاء لبريشتينا لإبرام عقود بخصوص مشاريع رأسمالية دون تقديم عطاءات ومشاركة مؤسسات الحكم الذاتي المحلي؛ ولحيازة وبيع

الألبانية وممتلكاتهم لا يخدم سوى إلقاء ظلال النسبية على ظاهرة غير مقبولة حضاريا للاضطهاد على أساس إثني وديني. وكان التقرير سيكون مفيدا بصورة أكبر لو أنه، بالإضافة إلى الإحصاءات، أبلغ بالكيفية التي ردت بها المؤسسات المختصة - بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون والسلطة القضائية - ولو أنه قدم البيانات المتعلقة بعمليات التحقيق والبحث عن الجناة وعمليات التحريض والمحاکمات الجنائية أو المدنية، وأنواع الأحكام الصادرة، إلى جانب مدد سريان الأحكام وإنفاذها في حالات الجرائم ذات الدوافع العرقية. وبدون رد المؤسسات، يجري تجريد جميع الاعتداءات والجرائم الأخرى المرتكبة بحق الصرب من طابعها البشري واختزائها إلى إحصاءات، مما يؤدي إلى التسامح مع مناخ للإفلات من العقاب على الجرائم ذات الدوافع العرقية المرتكبة ضد الصرب في الأجل الطويل. ولذلك فإن تقديم بيانات عن النسب المثوية المتصلة بتلك الجرائم الجنائية سيكون مفيدا للغاية بالتأكيد.

وتتعدد حالات تدنيس التراث الروحي للشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا. وكانت آخر تلك الحالات الإحراق العمد الذي حصل في كنيسة المسيح المخلص في بريشتينا في بداية شهر أيلول/سبتمبر، التي ذكرتها أيضا في بياني الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.7760). وأود أن أذكر المجلس بأن تلك كنيسة غير مكتملة تم تحويلها إلى مرحاض عام ومنصة لتصوير أشرطة الفيديو الموسيقية التي تظهر مغنين بملابس لا تكاد تسترهم. وكأن ذلك لم يكن كافيا، اقتحم أشخاص مجهولون الكنيسة واضرموا فيها النار. ويمثل ذلك العمل البغيض نتيجة مباشرة لرفض سلطات كوسوفو وشرطتها توفير الحماية على مدار الساعة للكنيسة، التي اقتحمت ودنست مرارا وتكرارا. وسبقت تلك الحادثة احتجاجات ألبان كوسوفو وميتوهيا الذين أبدوا مرارا وتكرارا عداا جامحا تجاه الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والشعب الصربي في المقاطعة، وهما

وأحد الأساليب الأخرى لتثبيط العودات، ولا سيما في منطقة بيتش، نشر المعلومات في وسائل الإعلام في كوسوفو بإصدار لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب بحق عدد كبير من الصرب، كقاعدة تقريبا ضد المشردين داخليا الذين يبلغون من أجل العودة. ويعتدى على المشردين داخليا مرارا وتكرارا باستخدام المتكرر للأسلحة النارية والأجهزة المتفجرة، في حين تزداد عمليات تدنيس المقابر الأرثوذكسية واللوحات التذكارية للمدنيين المختطفين أو القتلى. وتستمر بلا هوادة المحاولات الرامية إلى منع المشردين داخليا من الاحتفال بالأعياد الدينية، كما كان الحال في دياكوفيتشا وموشيتيشي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطرف الديني، الذي يؤدي إلى تفاقم الإرهاب وأنشطة المتطرفين المتشددين العائدين من ميادين المعارك وتشكيلات الجماعات الإرهابية، ازداد بشكل هائل في كوسوفو وميتوهيا. وذلك يؤدي إلى تفاقم استقطاب البيئة السياسية، التي تعج بالتوترات وديمقراطية الغاز المسيل للدموع واستمرار أعمال العنف المرتكبة ضد الطائفة الصربية والطوائف غير الألبانية الأخرى.

وظل توفير الأمن في كوسوفو وميتوهيا يعاني دائما من النقص في إمدادات ويتسم بتصاعد أعمال العنف. وكقاعدة، فإن العائدين إلى المجتمعات المحلية المختلطة عرقيا هم أشد الفئات ضعفا. ولذلك من الصعوبة بمكان فهم السبب وراء تقلب تركيز وحيز الملاحظات المتعلقة بالأمن الواردة في تقرير الأمين العام. ولذلك السبب نقترح أن تدرج في التقارير الفصلية للأمين العام فصول جديدة بشأن الحالة في المجتمعات المحلية في جنوب نهر إيبار، وبشأن العقبات التي تؤدي إلى عرقلة عودة المشردين داخليا أو منعها، وبشأن حقوق الملكية والإفلات من العقاب على الجرائم ذات الدوافع العرقية.

وأود أيضا أن أشير إلى أن التكرار الممل للإحصاءات غير المكتملة بشأن الاعتداءات على حياة أفراد الطوائف غير

العودة والإدماج المحلي. ولكن للقيام بذلك، علينا أن نتأكد من استيفاء الشروط الأساسية في أماكن العودة فيما يتعلق بتوفير الأمن الشخصي وأمن الممتلكات. وتشكل سيادة القانون وعدم التمييز والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية والابتعاد عن السياسة، التي تعمق الفجوة فيما بين الطوائف على أساس وطني وديني، الشروط المسبقة اللازمة لتطبيع العلاقات وإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالمشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. ومن الأهمية بمكان إبقاء هؤلاء الناس في محور تركيز المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بالرغم من المشاكل العديدة التي يواجهها العالم، بما في ذلك الأزمة الحالية للاجئين والمهاجرين، وبالأخص لأن هذه تحديدا مسألة تدرج بشكل صريح ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي بأن ينسى هؤلاء الناس. ولا يكفي أن نشير إلى أن مستوى العودات منخفض بشكل غير مقبول؛ وينبغي بدلا عن ذلك تحليل أسباب الفشل. ويعزى الفشل بالدرجة الأولى إلى الموقف المتشدد لطائفة الأغلبية، فضلا عن قادتها السياسيين، تجاه عودة الصرب المشردين.

وأود أن أذكر المجلس - وحينما يتكلم الأمين العام عن كوسوفو وميتوهيا، عليه أيضا أن يذكر في تقاريره وأن يذكر جميع أعضاء المجلس - بأن عمليات العودة المستدامة حقا لم تتحقق إلا بنسبة ١,٩ في المائة للمشردين داخليا. فهل يعتقد مجلس الأمن أن هذا موضوع ينبغي ألا يناقش بعد الآن؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فإن المجلس سيدعو بريشتينا إلى تهئية الظروف اللازمة ويناشد الناس العودة إلى كوسوفو. ولا يمكن أن نسمح بنسيان ذلك. وآمل ألا يعمل أي بلد من البلدان الممثلة في المجلس بالكيل بمكيالين الآن بعد أصبح الأمر يتعلق بالصرب المشردين. ولذلك السبب أذكر، مرة أخرى، بأن مجلس الأمن اتخذ قرارا يمنح بعثة الأمم

هدفان للإرهاب العرقي المنهجي على مدى الأعوام الـ ١٧ الماضية.

وعينت الكنيسة، وهي الأثر والرمز الوحيد المتبقي لوجود المسيحية الأرثوذكسية في وسط بريشتينا التي كان يعيش فيها أكثر من ٤٠.٠٠٠ من الصرب قبل عام ١٩٩٩، للتدمير تماما مثلما دمر كل شيء صربي آخر أو طرد من بريشتينا والعديد من الأماكن الأخرى في كوسوفو وميتوهيا. ولفترة أسابيع، جرفت سلطات بريشتينا كل قدم مربع من الأرض المحيطة بالكنيسة، في محاولة لربطها بأية طريقة كانت بارتكاب جرائم حرب؛ وحينما فشلت السلطات، بدأ الإحراق المتعمد. إن المتطرفين الداعين إلى تدمير مبنى الكنيسة أو الاستيلاء عليه من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتحويله هم في الواقع يدعون إلى مواصلة التطهير العرقي والحرمان من الحقوق الدينية والحريات الأساسية للشعب الصربي، وهم بذلك معاملة القواعد الحضارية للعالم المعاصر. ويؤججون نيران التطرف والراديكالية العرقية والدينية ويعيقون تحقيق الاستقرار والمصالحة. فضلا عن ذلك، فإنهم إذ يعكسون الموقف الحقيقي لبريشتينا إزاء التراث الثقافي والديني للصرب، في الوقت نفسه يبرهنون على مدى الصواب الذي كانت عليه صربيا في معارضة قبول كوسوفو عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فمن يدمرون الكنائس الصربية ويحرقونها أو يندسوها لا يمكن أن يكونوا حفظتها. ولعل من أيدوا قبول كوسوفو أصبحوا الآن يدركون حقيقة من كانوا يريدون أن يعهدوا إليه بحماية التراث الصربي في المقاطعة.

ونظرا لعدم توفر الشروط الأساسية، لا يزال عدد العائدين إلى المقاطعة منخفضا بشكل مؤسف. وأعتقد أن ذلك خذلان لجميع المشاركين في عملية العودة. ومن واجبا جميعا تغيير تلك وتهئية الظروف التي يتاح فيها للمشردين داخليا خيار حقيقي، بالأفعال وليس بمجرد الأقوال، بين

ولنتذكر مذبحه آذار/مارس ٢٠٠٤، التي قتل فيها ١٩ من الصرب وجرح ٩٠٠، على الرغم من الوجود الدولي في المقاطعة. وأضرمت النيران على تسعمائة وخمسة وثلاثين منزلا من منازل الصرب والروما والأشكاليا. وتم تطهير ٦ مدن و ١٠ قرى عرقيا. وطرد حوالي ٤٠٠٠ من الرجال والنساء من ديارهم. ودمرت خمسة وثلاثون كنيسة - يرجع تاريخ تشييد كثير منها إلى القرن الرابع عشر - أو أحرقت أو دنست. كما أحرقت دير ديفيتش، التي أسسها الصربي ديسبوت دوراد برانكوفيتش في العام ١٤٣٤، في أحداث آذار/مارس تلك، بينما أحرقت من أضرمت النيران على كنيسة أم الإله ييفيشكا، إطارات السيارات بحيث تقضي النيران بسرعة على بعض أجمل أيقونات النصف الأول من القرن الرابع عشر، التي تمثل بعض التراث الثقافي العالمي.

ولنتذكر حوادث التخريب العديدة التي طالت التراث الثقافي والديني الصربي في جميع أنحاء المقاطعة، التي لا تليق بأوروبا العصر الحديث والعالم المتحضر. وقد كانت ٢٣٦ من الكنائس والأديرة وغيرها من المرافق التي تملكها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، فضلا عن المعالم الثقافية التاريخية، أهدافا للهجمات منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ووقف التراجع المسلح. وقد تم تدمير مائة وأربعة وسبعين من المواقع الدينية و ٣٣ من المعالم الثقافية التاريخية. فلا توجد شواهد قبور لم تتضرر في معظم المقابر الصربية، في حين لم تبق أي من المعالم الأثرية الصربية سالمة جنوب نهر إبار. ولا توجد بلدات جنوب نهر إبار تحمل شوارعها أسماء صربية اليوم، لأن معظمها قد أعيد تسميته ليحمل أسماء أعضاء جيش تحرير كوسوفو، الذين ثبت أنهم إرهابيون ومرتكبو جرائم وحشية. وقد كانت الرسالة الموجهة إلى الصرب شديدة الوضوح بالفعل: الذين قتلوهم وطردوهم أصبحوا الآن أبطالاً وطنيين، وأقيمت المعالم وسميت بأسمائهم الشوارع والمؤسسات العامة لتمجيدها. إن حوادث

المتحدة ولاية تمكن من إعادة المشردين داخليا والأشخاص المضطهدين من كوسوفو، سواء كانوا الصرب أو الألبان. ولم يعد سوى نسبة ١,٩ في المائة من الصرب. وتلك النسبة تمثل ما يقرب من ٤٠٠٠ من المشردين داخليا. وأحد أسباب ذلك تجاهل الطوائف جنوب نهر إيبان، مما يزيد من شعورها بالعزلة والتهميش وتركها لتدبير أمورها بنفسها.

وفي كل مرة يطلق ممثلو بريشتينا اتهامات بالارتكاب المزعوم للإبادة الجماعية والتطهير العرقي للألبان، أرجوا أن تتذكروا ملاحظاتي من جلستنا الأخيرة ومفادها أنه، من أصل ٤٢٧ محلية كان الصرب يعيشون فيها حتى عام ١٩٩٩، طردوا من ٣١١ محلية.

لا وجود للصرب اليوم هناك. فقد طرد أكثر من ٢٢٠٠٠٠ منهم.

ولنتذكر ضحايا الجريمة الوحشية المتمثلة في الاتجار بالأعضاء البشرية، التي أوردها السيد ديك مارتني، المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في تقريره. ولنتذكر المختطفين والمختفين الصرب وغيرهم من غير الألبان من كوسوفو وميتوهيا، الذين لا يعرف مصيرهم بعد ١٧ سنة من انتهاء التراجع. لقد قتل أكثر من ١٠٠٠ من الصرب منذ عام ١٩٩٩. ولا يزال عدد قتلهم الذين صدرت أحكام صحيحة من الناحية القانونية في حقهم صفرا.

ولنتذكر الأب تشاريتون الشهيد الذي قتل بوحشية في موطني الأصلي بريزرين في حزيران/يونيه ١٩٩٩. فقد قطعت رأسه بنفس الطريقة التي يقطع بها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام رؤوس ضحاياهم الأبرياء اليوم، لبث الذعر في العالم بأسره. وقد عثر على جثته مقطوع الرأس وبكسور في ذراعه وعموده الفقري وبآثار طعنات على قلبه، كدليل يشع على تعرضه للتعذيب على أيدي المتطرفين الألبان.

العنف المؤسسي في كوسوفو وميتوهيا في الوقت الحاضر، جزء من الاستراتيجية الرامية إلى محو آثار قرون من وجود الشعب والدولة الصربيين، وتضفي الشرعية على نتائج التطهير العرقي للشعب الصربي.

ويواصل ممثلو بريشتينا تكرار اتهامهم الكاذبة، التي تستند إلى فرضية أن تكرار الكذبة ١٠٠٠ مرة يجعل منها حقيقة. فلنتذكر كل ما قلته. فتللك الأكاذيب لا يمكن لها أن تغير حقيقة أن كوسوفو ليست دولة ولا يمكن أن تكون كذلك. فكوسوفو ليست سوى نتاج انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي بنيت عليها الحضارة الحديثة. إن التطهير العرقي والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية لغير الألبان وتدمير التراث الثقافي الذي لا يعود إلى الشعب الصربي فحسب، بل كذلك يشكل جزءا من أوروبا والتراث الثقافي العالمي، جميعها تشكل أساسا للإعلان الذاتي عن دولة كوسوفو المزورة.

وأفضل دليل على عدم النضج الحضاري لمن يدعون أنهم قادة الشعب الألباني في كوسوفو وميتوهيا اعتماد برلمان كوسوفو مؤخرا - وأرجو الاستماع لهذا بعناية - لقرار معنون بسخرية: "قرار بشأن حماية قيم جيش تحرير كوسوفو". وهذا القرار المشين مبني على افتراض أن الجريمة هي قيمة اجتماعية إيجابية. فإذا كان الاستيلاء على الممتلكات والتعذيب وقتل المدنيين، وكذلك نصب الكمائن للصحفيين وسيارات الإسعاف يمكن تسميته قيما، فإن جيش تحرير كوسوفو الإرهابي يستحق تكريس قرار له. فمن غير المعروف أن أي برلمان في العالم على الإطلاق، ربما باستثناء خلال الحرب العالمية الثانية، قد اعتمد قرارا يمجّد المجرمين والإرهابيين. ومع ذلك نجح البرلمان في بريشتينا في جعل نفسه متفردا مرة أخرى. ولا يوجد أي قدر من اللوم على الإرهاب والعنف في القرار، الذي لا يتضمن أية إشارة إلى "البيت الأصفر" الذي

لقد وجه البرلمان في بريشتينا بتلك الطريقة بالضبط رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأسره، بمن فيهم الذين يجلسون هنا في القاعة، بشأن طبيعة نظرة البرلمان إلى الدوائر المتخصصة - التي أشار إليها السيد تانين والتي يرجح كذلك أن يشير إليها متكلمون آخرون - وجرائم جيش تحرير كوسوفو التي من المفترض التحقق منها تلك الدوائر وتعاقب عليها. وذلك يعني أن البرلمان في بريشتينا، الذي اعتمد التشريع اللازم لبدء عمل الدوائر المتخصصة في لاهاي، أرسل إشعارا مسبقا لا لبس فيه بشأن ما يمكننا أن نتوقع من المضي قدما بعملية إرساء المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الصرب وغيرهم من غير الألبان.

وذلك يبين أيضا أن زيارات هاشم تاتشي إلى المعالم وفيما يتعلق بالمزارعين الذين قتلوا في حقولهم في ستارو غراكون في تموز/يوليه ١٩٩٩، والأطفال الذين قتلوا في غورازديفاك عام ٢٠٠٣ بينما كانوا يلعبون على ضفاف المجرى المائي في القرية، ليست سوى محاولة لإجراء تسويق سياسي فاشل.

يشير تقييم التقرير المعروض علينا إلى ذلك.

"ويساعد إعطاء المثل في القيادة على تغيير المواقف في السياق الأوسع، ويعطي التفاؤل بإمكانية نجاح المصالحة على الصعيد الاجتماعي." (S/2016/901، الفقرة ٢٢).

وإحراز التقدم في صربيا والمنطقة بأسرها. وعليه، سوف نعمل بتفان على حل الخلافات بالطرق السلمية، ونحن مدركون لأن العملية ما تزال طويلة أمامنا، وأن ما يجعل الأمور أكثر صعوبة هو افتقارنا في كثير من الأحيان إلى المحاور المناسب الذي يشاطرنا رؤيتنا لمنطقة تتطلع إلى المصالحة وسيادة القانون والقيم الديمقراطية.

ولذلك أدعو البلدان التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب بعد إلى الالتزام بذلك الموقف - على الرغم من الضغوط التي يتعرض لها الكثير منها - أي الالتزام بمبادئها القائمة على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلطة العليا لمجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، والذي يؤكد قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار دائما أن دعم المجتمع الدولي عامل أساسي لنجاح الحوار بين بلغراد وبريشينا. ومن شأن أي تغيير في مواقف الدول التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب أن يؤثر سلبا على استمرار الموقف البناء للأطراف في الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وأدعو في الوقت نفسه أيضا مختلف البلدان التي اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب إلى إعادة تقييم قراراتها والإسهام بذلك في الجهود الهادفة إلى إيجاد حل مقبول من الطرفين لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وذلك هو ما نطالب به - توفير فرصة للحوار والاتفاق بدلا من التزعة الأحادية والأفعال الانفرادية. وتتوقع من أعضاء المجلس تقديم الدعم في ذات الوقت الذي يضعون فيه في الاعتبار القيم التي كرستها الأمم المتحدة والتخلي عن الدعاية والكذب الصريح اللذين مافتئ ممثلو مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو يروجان لهما في جلسات مجلس الأمن.

وأود أن أذكر المجلس بأنه لم يحاسب أحد على تلك الجرائم، ولا يرجح أن يحاسب أحد على الإطلاق. وسيكشف الزمن ما إذا كانت تلك الزيارات ستتحوّل إلى خطوة إيجابية ملموسة إلى الأمام لتعزيز الأمن واحترام حقوق الطوائف غير الألبانية. وبمجرد أن يتم تحديد الجناة ومحامتهم، سنسني، بالتأكيد، على زيارات السيد تاتشي. غير أنه في الوقت الراهن، لا يقتصر الأمر على تلك الجرائم فقط، وإنما لم يعاقب حتى الآن على أي جريمة ارتكبت في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩.

وسيوصل جانبنا الحوار بين بلغراد وبريشينا، حرصا على الاستقرار الإقليمي. فالحوار يهدف أساسا إلى معالجة المشاكل الحيوية اليومية للناس الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا وإلى تطبيع العلاقات. ونحن لا نريد أن نستغل الحوار كمنصة للإطاحة من خلالها باستقلال كوسوفو. وأود أن أذكر بأن جوهر كل حوار، بما في ذلك حوار بروكسل، هو التوصل إلى اتفاقات، لا فرض الحلول. ودور المجتمع الدولي هو المساعدة على تحقيق الصلح، بدلا من مساعدة أحد الجانبين على فرض مصالحه.

ويصح هذا بصفة خاصة على جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا.

ولن تعترف صربيا أبدا بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، لكنها ستواصل سياسة السعي لإيجاد الحلول السلمية لهذه المسألة على أساس اتباع نهج مسؤول، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه في سياق حوار بروكسل. وسنواصل الالتزام بالعمل صوب تطبيع العلاقات على الرغم من التحديات العديدة وما يكتنفها من تواتر مظاهر المواقف غير البناءة، علاوة على الميل الواضح للجوء إلى الخطوات شبه الانفرادية. ولا نود للحالة في كوسوفو وميتوهيا أن تشكل خطرا كامنا على الاستقرار

هذه القاعة كل ثلاثة أشهر لنقطع من وقت المجلس الثمين، بينما نعلم جميعا أن العالم الذي نعيش فيه اليوم يواجه الكثير من المسائل الأكثر إلحاحا والتي تتطلب اهتمام المجلس.

ولنراجع الوقائع سريعا الآن. أولا، نحن في عام ٢٠١٦، وليس في عام ١٩٩٩. ثانيا، اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم تعد كوسوفو تخضع لإدارة الأمم المتحدة. فقد أصبحت كوسوفو دولة حرة مستقلة وذات سيادة نالت اعتراف الأغلبية الساحقة من الأمم الحرة في العالم. وهذه الحقائق لا رجعة فيها. ولا يمكن إدارة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء. ومع ذلك، فنحن نأتي إلى هنا كل ثلاثة أشهر للاستماع إلى زملائي من صربيا الذين يتكلمون عن عالم مواز لا وجود له في دولة كوسوفو، يُزعم فيه أن ألبان كوسوفو قد ارتكبوا جرائم التطهير العرقي، ويصبح فيه القاهر مقهورا، ويتحول فيه ميلوسيفيتش إلى بطل، في حين يصبح فيه جيش تحرير كوسوفو، ذلك الجيش كافح من أجل التحرير، مجرد جماعة إرهابية، وتواصل فيه كوسوفو انتهاك القانون الدولي، في حين تسعى صربيا إلى حمايتها. وذلك هو العالم الموازي الذي يسعى زملائي من بلغراد تصويره بكل ما وسعهم.

أما في العالم الحقيقي، كما قلت، فإن كوسوفو دولة حرة مستقلة وذات سيادة، ولن تتغير تلك الحقيقة. ونحن لم ننتهك القانون الدولي فحسب، بل أصدرت محكمة العدل الدولية - بناء على طلب صربيا - رأيا مستقلا واضحا ولا لبس فيه في فتواها المتعلقة بتوافق إعلان كوسوفو من جانب واحد مع القانون الدولي (انظر A/64/881). وسأقتبس جزءا منها، وأثق بأن أعضاء المجلس قد اطلعوا عليها:

”ولا يمكن لأي دولة أن تدفع بالسلامة الإقليمية كذريعة لارتكاب الفظائع (من قبيل ممارسات التعذيب، والتطهير العرقي، والتهمجير القسري الجماعي للسكان)، أو تقترفها بناء على افتراض ممارسة سيادة الدولة، أو

وختاما، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق السلام والحوار والمصالحة والاستقرار الإقليمي - وباختصار، فهي ملتزمة بالحلول الدائمة التي ستؤدي بنا إلى المستقبل بدلا من أن تعيدنا إلى نزاعات الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة شيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كما هو الحال دائما، أن آتي لأتكلم أمام مجلس الأمن باسم جمهورية كوسوفو.

لقد بذلت البلدان التي يمثلها أعضاء المجلس الكثير من الجهد في إحلال السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان، وذلك ما سنظل ممتنين له إلى الأبد. ونحن مواطني كوسوفو دليل حي على قدرة الحياة على التغلب على الموت وسيادة الخير على الشر متى كان هناك تضامن بين الأمم الحرة في العالم، ومتى توفرت الشجاعة وحسن النية. وقد أنفق أعضاء مجلس الأمن ساعات لا تحصى في التفاوض واعتماد عشرات القرارات والبيانات الرئاسية بشأن الحالة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، أنفقت أموال دافعي الضرائب - أموال الدول الأعضاء على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قبيل نشرها فوراً في كوسوفو في أعقاب الحرب. وما زلنا نذكر جيدا في كوسوفو العودة إلى ديارنا في عام ١٩٩٩ حيث وجدنا كل شيء وقد أصبح رمادا. غير أننا لم نكن وحدنا لحسن الحظ، بفضل العمل الشاق والالتزام من جانب المجلس. وقد كانت الأمم المتحدة ووكالاتها في طليعة جهودنا الرامية إلى بناء السلام والاستقرار. وسنكون ممتنين لذلك إلى الأبد أيضا.

وبسبب ذلك الشعور بالامتنان العميق على وجه التحديد، ما فتئنا في كوسوفو لا نشعر بالارتياح نوعا ما، إذ نأتي هنا إلى

وعدد الأشخاص المتهمين بذلك هو صفر أيضا. وثمة آلاف المفقودين، وتوجد آثار واضحة جدا تتعلق بالمؤسسات المسؤولة وذات القيادة التي تعمل على إخفاء مساراتها. وكما هو موثق، مضت الحكومة الصربية بعيدا جدا حيث أقامت المباني في مواقع القبور الجماعية. وسأقول مرة أخرى - عدد المتهمين هو صفر.

ولا يمكن أن تكون هناك مصالحة بدون تحقيق المساءلة والعدالة. وبينما نؤكد من جديد التزامنا بالحوار بين الدولتين في كوسوفو وصربيا، بوساطة الممثلة السامية موغيريني، لا بد لي من التأكيد على أننا في كوسوفو غير راضين عن وتيرة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقبل بضعة أيام، اتفق وفداننا على رمز الاتصال بكوسوفو. وهذا بدون شك نأ رائع لأنه سيعزز استقلالنا ويصب ملاين الدولارات في ميزانيتنا. ولكن ينبغي لي أن أذكر المجلس بأننا احتفلنا أيضا بالاتفاق على رمز الاتصال قبل عام.

وتشكيكنا في نجاح هذا الحوار يكبر أيضا جراء انتهاكات صربيا المستمرة لاتفاق حرية التنقل. فثمة مواطنان من كوسوفو، أحدهما قائد الشرطة الإقليمية، تم مؤخرا القبض عليهما واحتجازهما. بموجب أوامر اعتقال صادرة عن السلطات الصربية. أُطلق سراحهما - بعد احتجازهما في السجن دون داع لفترة طويلة جدا - لأنه لم توجه ضدتهما أي تهم صحيحة. والسلطات الصربية تدّعي أن لديها قوائم بمذكرات اعتقال ضد مئات من الألبان الكوسوفيين. وهذا شأن غير مقبول على الإطلاق. صربيا ليس لها سلطان قضائي على المواطنين الكوسوفيين. والإجراءات مثل تلك التي شهدناها مؤخرا ليست خطأ قانونيا فحسب، إنما تقوض أيضا بطريقة مباشرة جهودنا الرامية إلى تطبيع الحالة في المنطقة وتحسين حرية التنقل. وخشية الاعتقال، لم يعد الألبان الكوسوفيون يشعرون بالارتياح عندما يسافرون عبر صربيا. وهذه ليست

ترتكب الفظائع ثم تركز إلى ادعاء كفالة السلامة الإقليمية برغم مشاعر "الشعب" أو "السكان" الضحايا وسخطهم المحتم. وما حدث في كوسوفو هو أن السكان الضحايا سعوا إلى نيل الاستقلال كردة فعل على ما مورس عليهم من رعب وقهر بشكل منهجي طويل الأمد في انتهاك صارخ للمبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز. والدرس الأساسي المستخلص هنا واضح: لا يجوز لأي دولة أن تستخدم الإقليم ذريعة للفتك بالسكان. فهذه الفظائع إنما هي ارتداد عبثي للدولة عن الغايات المرتجاة منها، في حين أنها أنشئت وتوجد لخدمة البشر لا العكس. (انظر A/64/881، الفقرة ١٧٦)

وفي حين أننا في كوسوفو لن نحجم عن تحقيق العدالة لجميع الضحايا وسوف نظل ملتزمين بذلك، بغض النظر عن انتمائهم العرقي وعن خلفيتهم، فنحن لا نرى مستوى الالتزام ذاته من جارتنا في الشمال. ولقد اتخذت كوسوفو تدابير غير مسبوقة للتصدي للجرائم المزعومة من خلال إنشاء المحكمة الخاصة. والتعاون مع العدالة الدولية والمحلية لم يكن أبدا موضوعا للتفاوض في كوسوفو. إننا نريد العدالة للجميع، لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يجلب السلام إلى جميع الأسر التي فقدت أحباءها. ونحن في كوسوفو لا نخشى العدالة، لأنه ليس لدينا ما نخفيه. فقضيتنا وحرابتنا كانتا عادلتين.

ولئن كنا بذلنا جهودا كبيرة لمواجهة جميع الادعاءات المقدمة ضدنا، فإن صربيا لم تكن مستعدة لمحاكمة جرائم الحرب. قلت من قبل في هذه القاعة وسأقول مرة أخرى - هناك ٢٠٠٠٠ امرأة تعرضن للاغتصاب في كوسوفو أثناء الحرب. وعدد الأشخاص المتهمين بذلك هو صفر. كذلك، كان هناك ١٢٦٢ طفلا تعرضوا للقتل بوحشية،

التي أسندت إلى وكالة كوسوفو الاستثنائية حينها السلطة والإدارة بشكل كامل تجاه المؤسسات العامة والاجتماعية، حيث أصبحت فيما بعد وكالة الخبصصة في كوسوفو. وأعلم أن زميلي قام بتوزيع كامل المعلومات الأساسية بشأن القانون الجديد على الجميع هنا.

ولا يوجد لدى صربيا أساس قانوني يدعم مزاعمها حيال حقوق الملكية المتصلة بالملكيات العامة الموجودة ضمن أراضي جمهورية كوسوفو. وأي جهود تبذل في هذا المجال سوف تلقى معارضة قوية من الحكومة والشعب في كوسوفو. وهذا السلوك يقوّض تطبيع العلاقات بين جمهورية كوسوفو وصربيا.

ولا يوجد أساس قانوني لادعاءات السلطات الصربية؛ فأقوالها وأفعالها لا تظهر سوى نزعات استعمارية حيال كوسوفو. وقد ولى بغير رجعة الزمان الذي كانت فيه القرارات المتعلقة بمجمع ترييتسا وغيره من موارد كوسوفو تُتخذ في بلغراد.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أرسل ١١ عضوا من أعضاء البرلمان يمثلون الطائفة الصربية في كوسوفو طلبا إلى المحكمة الدستورية في جمهورية كوسوفو لمراجعة تماشى القانون المتعلق بمجمع ترييتسا مع الأحكام الخاصة بحماية الملكية وحقوق الطوائف في دستور جمهورية كوسوفو. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قضت المحكمة الدستورية لجمهورية كوسوفو بأن القانون رقم 05/L-120 بشأن مجمع ترييتسا يتماشى مع الدستور. وجاء في حكم المحكمة أن أعضاء البرلمان من صرب كوسوفو لم يثبتوا ادعاءاتهم بوجود أساس دستوري ولم يقدموا أدلة تبين كيف ولماذا ينتهك قانون ترييتسا المطعون فيه الدستور، سواء على صعيد الإجراءات أو من حيث المضمون.

المرّة الأولى التي تنتهك فيها صربيا القانون الدولي وتسيء إلى الاتفاق المتعلق بجرية التنقل الذي تم التوصل إليه أثناء الحوار الرفيع المستوى في بروكسل. وهي دلالة على موقف الحكومة الصربية المتمثل في تحدي حكومة كوسوفو بكل وقاحة.

بيد أننا إذا نظرنا إلى الوراثة، نجد أنه ليس الأعضاء السابقون في جيش تحرير كوسوفو فحسب هم الذين ترد أسماؤهم على الدوام في قوائم المطلوبين لدى صربيا. وأود أن أذكر هنا بقوائم صربيا التي تقضي بإلقاء القبض حتى على مختلف القادة الغربيين، والتي تشمل الرئيس السابق بيل كلينتون، ومادلين أولبرايت، ووزير الدفاع ويليام كوهين في الولايات المتحدة؛ والرئيس السابق جاك شيرك، ورئيس الوزراء ليونيل جوسبان في فرنسا؛ ورئيس وزراء بريطانيا السابق توني بليز؛ ومستشار ألمانيا السابق غيرهارد شرودر؛ والعديد غيرهم من وزراء الخارجية والدفاع. ومن بين المتهمين أيضا الأمينان العامان السابقان في منظمة حلف شمال الأطلسي، خافيير سولانا وجورج روبرتسون، والقائد الأعلى السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا، الجنرال ويسلي كلارك. وخلاصة القول إن عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا لا تنتهي في بروكسل حيث يجري التوقيع على الاتفاقات. فهي غير مجدية إلا عندما يجري تنفيذها في بلداننا.

وثمة دليل واضح آخر على عدم إخلاص صربيا حيال التطبيع هو السخط الذي أعربت عنه بلغراد تجاه القانون الجديد الذي أصدرناه مؤخرا بشأن ألغام ترييتشا. وتستغل صربيا أيضا الطائفة الصربية في كوسوفو بوصفها وسيلة لتحقيق غاياتها. إن ألغام ترييتشا موجودة في كوسوفو، وهي تعود إلى كوسوفو، وسوف تندبرها كوسوفو. وقانون ترييتشا يتفق تماما مع اقتراح مارتي أهتيساري الشامل بشأن المركز النهائي لكوسوفو، ويتفق مع دستورنا. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على وجه التحديد هي

كوسوفو حقا. فحينما اندلعت الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك، شُيدت أحياء بأكملها في العديد من المواقع في كوسوفو لاستيعاب الصرب الذين اعتادوا العيش في تلك الأجزاء من يوغوسلافيا السابقة. وقد قرر بعضهم البقاء مثل أسرة ماريفيتش التي جاءت إلى كوسوفو في تموز/يوليه ١٩٩٥. واليوم، فإن أحد أفراد الأسرة يشغل منصب وزير الحكم المحلي في جمهورية كوسوفو.

وإضافة إلى ذلك وتمشيا مع دستورنا، فإنه يُسمح بالجنسية المزدوجة. ويملك صرب كوسوفو الذين هم أيضا من مواطني صربيا حقا دستوريا للتصويت في الانتخابات البرلمانية الصربية. وفي حالة عدم وجود سفارة صربية في كوسوفو، تدير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العملية في كوسوفو. ووفقا للبيانات الواردة من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦، كان ١٠٦٠٩٤ من الناخبين في كوسوفو مؤهلين للتصويت في تلك الانتخابات. ومن الواضح أن الأرقام لا تتطابق. فإما أن لجنة الانتخابات الصربية قد ضخمت عدد الناخبين الصرب في كوسوفو، أو أن عدد الصرب المرشحين هو الذي جرى تضخيمه.

ولن نحصل على الصورة الكاملة إلا بعد تنظيم التعداد المقبل. ولن ندخر أي جهد لتهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع الصرب الذين يعيشون في كوسوفو. فكل مواطن ينتمي إلى كوسوفو له حرية العودة. وقد أنفقت حكومة كوسوفو عشرات الملايين على مشاريع مختلفة وبناء المنازل ولدعم العودة المستدامة. وعلى النحو المكرس في دستورنا، فإن كوسوفو ملك لجميع مواطنيها. ولكن لا بد أيضا من توخي الحذر والعمل مع المجتمعات المحلية وعدم التسبب في مواقف غير سارة كالتّي شهدناها في أواخر آب/أغسطس في قرية موشتيشت في بلدية سوهاريكي حينما قوبل حجاج صرب زائرون باحتجاجات من جانب القرويين الألبان الذين

وقالت المحكمة كذلك إن القانون المتعلق بتريتسا لا يقتصر على طائفة عرقية أو أخرى في كوسوفو ولكنه مصمم من أجل رفاه المجتمع بأسره. وليس هناك أي دليل على كيفية تضرر صرب كوسوفو من هذا القانون وأسباب ذلك؛ بل إن العكس تماما صحيح. فتمكين مجمع ترييتسا والموارد الأخرى في كوسوفو من العمل بكامل طاقتها يعني إتاحة الفرصة لجميع مواطني كوسوفو للعمل والازدهار. ونأمل أن يبدأ ممثلو الصرب في كوسوفو في اتخاذ قراراتهم دون أي خوف أو ضغط من بلغراد وأن يقرروا إعادة الانخراط في الحياة البرلمانية والمؤسسية. فهذا هو الطريق الوحيد للمضي قدما.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لتناول الملاحظات الأولية للمقررة الخاصة السيدة كريمة بنون.

بالنسبة لعدد الأشخاص المرشحين، فإن الادعاء بأن ٢٠٠ ٠٠٠ صربي قد شردوا من كوسوفو بعد الحرب عار عن الصحة. ولو كان ذلك هو الحال، ما كنا قد وجدنا صربيا واحدا يعيش في كوسوفو اليوم. فحسب التعداد الذي أجري في عام ١٩٩١، حينما كانت كوسوفو تحت الاحتلال الصربي كان عدد الصرب الذين يعيشون في كوسوفو ١٩٤ ٠٠٠ صربي. وللأسف، حتى الآن ما زلنا لا نعلم العدد الدقيق للصرب الذين يعيشون في كوسوفو. وذلك لأنه حينما أجرت مؤسسات كوسوفو التعداد السكاني في عام ٢٠١١، شنت حكومة صربيا حملة شرسة جدا لتثبيط الصرب عن المشاركة. وذهبت حملة التشهير إلى حد وصم التسجيل في التعداد السكاني بأنه خيانة. وبالنسبة لنا، لا يتعلق الأمر بالأعداد؛ فحتى إن لم يكن يوسع صربي واحد فقط العودة، فإن ذلك أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لنا.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نتذكر أن الصرب الذين فروا من كوسوفو بعد الحرب ليسوا جميعا من مواطني

الأرثوذكسية. وقد شجينا في كوسوفو تلك الأعمال بأشد العبارات. وخصص أكثر من ١٠ ملايين يورو في ميزانية كوسوفو لإصلاح الأضرار، وساهم العديد من الجهات المانحة الدولية بأموال إضافية.

وما فتئ التسامح الديني هو العمود الفقري لمجتمعنا. وتتشاطر الكنائس والمساجد نفس الفناء في كثير من المدن في كوسوفو. وكان التسامح الديني قائماً في كوسوفو على الدوام حتى أطلت السياسة برأسها. وليس لدينا مشاكل سوى مع كنيسة أرثوذكسية واحدة في كوسوفو، وهي الكنيسة التي قرر نظام ميلوسيفيتش بناءها على أرض جامعة بريشتينا العامة. وتلك هي الكنيسة التي كان زميلي يشير إليها.

وأودّ أن أذكر الحاضرين بأن أعمال تشييد تلك الكنيسة بدأت في عام ١٩٩٢، في وقت ألغي استقلالنا الذاتي وعندما أغلقت جامعة بريشتينا أبوابها أمام جميع الطلاب والأساتذة الألبان، وكنت من بينهم. وأصبح ذلك المبنى في الآونة الأخيرة مصدرراً للتوتر، والإرث الوحيد الذي يرمز إليه هو القمع. وهو يقف هناك تذكيراً لنا بفترة حُرنا خلالها من أبسط حقوق الإنسان. فقد بُنيت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية على أرض حرم جامعة بريشتينا بصورة غير مشروعة وبالقوة كجزء من حملة قمع، ونحن في كوسوفو ينبغي أن نحافظ عليها على هذا النحو.

والهدم ليس هو الحل. وهذا الشيء ينبغي أن يكون بمثابة تذكير بأوقات عصيبة جداً، ولكن ينبغي أيضاً أن يفيد في إقناع رجال الدين الذين قبلوا بالبناء غير القانوني للكنيسة على يد ميلوسيفيتش بسبر أغوار أنفسهم ومواجهة الدور الذي أدوه عندما تصرفوا في انسجام مع نظام ميلوسيفيتش. إن كوسوفو اليوم جمهورية علمانية. وهي متعددة الديانات والثقافات، وسنكافح للحفاظ عليها على هذا النحو. وأي

يطالبون بإقامة العدل في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت خلال الحرب في قريتهم.

ففي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قام الجيش الصربي، بمساعدة بعض الصرب المحليين، بترحيل جميع السكان الألبان المحليين مما أسفر عن مقتل ١٤ مدنيا وتدمير أو نهب أو إحراق جميع المنازل في القرية - ١٠٥١ منزلاً للدقة. واستناداً إلى الشهادات التي جمعتها عدة منظمات لحقوق الإنسان، كان ١٢٢ من السكان الصرب المحليين أعضاء نشطين في القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية. إن هذه مجتمعات محلية صغيرة حيث يعرف الجميع بعضهم بعضاً. ويعلم الجميع ما حدث ويعلم الجميع من فعل ماذا، ولكن لم توجه اتهامات إلى أحد على الإطلاق في الجرائم التي ارتكبت هناك. وذلك هو السبب في أن العدالة أمر بالغ الأهمية. لقد قال أشخاص أكثر حكمة مني مراراً وتكراراً أن السلام الحقيقي لا يعني مجرد انعدام الحرب، بل وجود العدالة. ويستحق جميع الضحايا في كوسوفو، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، الحقيقة والعدالة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله إحلال السلام وتحقيق المصالحة.

وهناك مسألة أخرى عرضها زملائي من صربيا مراراً في هذه القاعة، وهي حالة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. وأودّ أن أبين أن دستور كوسوفو يوفّر حقوقاً غير مسبوقة لحماية المواقع الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. ولا تقتصر حماية وصون تراثنا الثقافي والديني المشترك على كونها واجباً دستورياً؛ إنه واجبنا الأخلاقي أيضاً. وخلال الحرب الأخيرة في كوسوفو، دمرت القوات الصربية ٢١٨ مسجداً وغيرها من المواقع التاريخية أو الدينية في بلدي، بما في ذلك مكتبات عمرها قرون. وللأسف، شهدنا أيضاً مشاهد لهجمات وتدمير أثناء أعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما هوجم حوالي ٣٥ من المواقع

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة تشيتاكو على بياها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على الإحاطة الإعلامية الشاملة جداً بشأن الحالة التي قدمها عبر التداول بالفيديو من بريشتينا. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل له في اضطلاعهم بمهامهم الهامة. وأشكر أيضاً النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، وسفيرة كوسوفو، السيدة فلورا تشيتاكو، على بياهما.

سأبدأ بالإشارة مرة أخرى إلى رغبتنا في أن تجري مراجعة انتظام مجلس الأمن في نظر الحالة في كوسوفو، بالنظر إلى تحسن الحالة الأمنية والتقدم المحرز في تعزيز مؤسسات كوسوفو. ونعتقد أيضاً أن هذه التطورات الإيجابية تبرر الجهود الجارية الرامية إلى إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فيما يتعلق بهيكلها وحجمها وعدد موظفيها وأنشطتها. وإلى جانب عدد من شركائنا، ندعو الأمين العام إلى صياغة توصيات على هذا المنوال في تقريره المقبل.

ولا تزال فرنسا مقتنعة بأن مستقبل كوسوفو لم يعد يتحدد في المقام الأول داخل مجلس الأمن، بل من خلال الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أنه ظلت هناك توترات في الحوار خلال الأشهر القليلة الماضية، فإنه تم إحراز تقدم. وأعني بصفة خاصة اتفاق ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية، أو الاتفاق بشأن لوحات ترخيص المركبات لتيسير حركة المرور بين صربيا وكوسوفو أو مواصلة العمل بشأن جسر ميتروفيتشا. ونشيد بهذه التطورات الإيجابية، التي يجب أن يكون لها أثر ملموس على الأحوال المعيشية للسكان

محاوله لتغيير نسيج مجتمعنا ستقابل بمقاومة شعبنا وبإجراءات من جانب حكومتنا.

وفي الأسبوع الماضي، بفضل تعاون مؤسسات إنفاذ القانون الكوسوفية والألبانية والمقدونية، ألقى القبض على مجموعة من الإرهابيين. وهذا سبب آخر لكي تصبح كوسوفو جزءاً من الأسرة العالمية. إن معظم التحديات التي نواجهها لا تعترف بالحدود، والتعاون عبر الحدود والإجراءات والاستجابات المنسقة في التصدي لتلك التهديدات أمر ضروري. ولذلك، فإننا نأسف لأن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) قررت إرجاء التصويت على طلبات ثلاثة بلدان للانضمام إليها حين الانتهاء من تنقيح معايير العضوية. ونعتقد أنه ينبغي معاملتنا جميعاً على أساس الجدارة الذاتية. وينبغي النظر في طلب كوسوفو للانضمام لأننا مستوفون للمعايير. وقد أبرز تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في الأسبوع الماضي أن شرطة كوسوفو هي قوة الشرطة الأكثر مصداقية وموثوقية في المنطقة. ونعتقد أن كوسوفو لن تستفيد وحدها، بل إن الإنتربول ستستفيد أيضاً من عضويتنا، ونحن مقتنعون بأن طلبنا سيتم طرحه في الدورات القادمة.

ونحن في كوسوفو ندرك تماماً أن هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به من أجل تلبية التوقعات المشروعة لشعب كوسوفو. وعلى الصعيد الداخلي، أدركنا أن الاستقلال لا يعني الاكتفاء الذاتي. فالناس يريدون المزيد من فرص العمل وتحسين التعليم والرعاية الصحية. وهم يريدون أن يصبحوا مواطنين على قدم المساواة في الأسرة العالمية للأمم الحرة في العالم. ومن مهامنا ضمان أن نترك للأجيال القادمة جمهورية يجد كل فرد فيها، بغض النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الدين أو الميل الجنسي، فرصاً متكافئة للازدهار. ولتحقيق هذا الهدف، هناك المزيد الذي يتعين القيام به، ولكنه هدف يستحق الكفاح من أجله.

سيادة القانون والأمن هناك. كما تود فرنسا أن تشدد على ضرورة تخفيف التوترات الأشهر الأخيرة للساحة السياسية الداخلية في كوسوفو.

ويتطلب بناء دولة مستقلة وحديثة وديمقراطية أيضا إقامة حوار سلمي ومسؤول بين العناصر المختلفة في الساحة السياسية، طبقا لأحكام الدستور، وفي سياق أداء المؤسسات القائمة لأعمالها على النحو السليم. ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال التوترات الناجمة عن عملية التصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود. وفي ذلك السياق، على سلطات كوسوفو مواصلة التعبئة من أجل الحوار فيما بين القوى السياسية المختلفة وإنشاء مجتمع سلمي وشامل للجميع.

وأخيرا، أختتم بياني بالتأكيد على أن فرنسا ستواصل دعم الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو من أجل تحقيق الاعتراف الدولي بدولتها.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السفير زاهر تانين، على إحاطته الإعلامية وتحليله المستبصر للحالة السائدة في كوسوفو. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا. كما نرحب بمشاركة السفيرة فلورا تشيتاكو في هذه المناقشة.

وسأبدأ بياني بتكرار موقف أنغولا إزاء مسألة إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. فبالنسبة لأنغولا، لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يمثل الإطار القانوني الواجب التطبيق للتوصل إلى حل شامل لكوسوفو عن طريق الحوار والتفاوض على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تنفذ الجوانب التقنية لهذه الاتفاقات في إطار الآجال المنصوص عليها.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم المحرز ليس وافيًا. ولذلك نتوقع أن تنفذ في أقرب وقت ممكن جميع الالتزامات التي قطعت في إطار الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وهذا عنصر رئيسي للحوار. ولذلك ندعو السلطات الكوسوفية والصربية إلى تكثيف جهودها لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في الأشهر المقبلة. ولا يزال تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا بصفة عامة شرطًا مسبقًا لأوجه تقدم كل واحدة منهما نحو التكامل الأوروبي، وهو ما جرت زيادة تشجيعه في مؤتمر قمة باريس - البلقان لعام ٢٠١٦، الذي عقد في ٤ تموز/يوليه. وندعو الصرب والكوسوفيين إلى الانخراط بشأن جميع المواضيع بهدف التطبيع، بما في ذلك بشأن مسألة تريشيا.

ويجب أن تبقى مواصلة الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في كوسوفو إحدى الأولويات. ويسير إدماج الموظفين الصرب الجدد في النظام القضائي في كوسوفو في الاتجاه الصحيح. كما أن من الأبناء الطيبة انخفاض عدد الحوادث التي تطال الأقليات، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2016/901). ومع ذلك، نتوقع من كوسوفو أن تواصل جهودها في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

كما يتطلب تعزيز سيادة القانون مكافحة تغذية نزعة التطرف بجميع أشكالها. وترحب فرنسا بالتزام كوسوفو غير المشروط في هذا الصدد، على الصعيد المحلي وفي إطار التحالف الدولي لمكافحة داعش على السواء. كما أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددًا على دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تسهم كل يوم في إرساء

يزال يتعين على المسائل المتعلقة بعمليات العودة والمصالحة وحماية التراث الثقافي والعلاقات المجتمعية أن تقطع شوطاً طويلاً. ومن دواعي القلق ما يبلغ عنه من الحوادث الأمنية والاعتداءات الجسدية، والتهديدات الشفوية، وأعمال السطو التي تستهدف العائدين، وتخريب الممتلكات.

وإزاء تلك الخلفية المشوبة بالتوتر، نشيد إشادة قوية بالمثال الذي قدمه رئيس كوسوفو، السيد هاشم تاتشي، بإشادته بالصر ب ضحايا العنف الطائفي في الماضي في محاولة لتغيير المواقف ولتعزيز المصالحة. وفي ذلك الصدد، نكرر ما قاله النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا بإعرا به عن الأمل بأن تحول هذه الزيارة إلى خطوة ملموسة وإيجابية إلى الأمام لتعزيز الأمن واحترام حقوق الطوائف غير الألبانية.

وفي الختام، نؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وانخراطها في العمل مع بريشتينا وبلغراد. ونشيد بالنتائج الإيجابية التي تحققت في التصدي للجريمة المنظمة والفساد في كوسوفو، وعمليات التحريض على ارتكاب الجرائم المتصلة بالإرهاب، ومكافحة التحريض على الكراهية القائمة على العنصرية القومية أو العنصرية أو الدينية أو الكراهية والتنافر والتعصب. ولا نزال على ثقة بأن القادة السياسيين في بلغراد وبريشتينا سيتمكنون من الوفاء بالتزاماتهم وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يتواصل الحوار بحسن نية، وبطريقة تتوخى إحراز النتائج بهدف بناء مستقبل أفضل لجميع شعوب منطقة البلقان.

السيدة شواغلر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة

وفيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، فإن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/901) يصف حالة أقل إيجابية بالمقارنة مع الفترات الثلاث السابقة. فالتوترات المتزايدة والعنف السياسي والاحتجاجات العامة في ازدياد، سواء فيما يتعلق بترسيم الحدود مع الجبل الأسود، الذي لا يزال أكثر المسألة الخلافية في المناقشة السياسية في كوسوفو؛ أو بالقانون الخاص بمجمع تريشتا للتعدين، الذي من المحتمل أن يؤدي بشكل خطير إلى تقويض العلاقات بين بلغراد وبريشتينا؛ أو بتجميد مشاركة صرب كوسوفو الأعضاء في الجمعية والحكومة في الأنشطة الرسمية. وفضلاً عن ذلك، يشكل تعطيل عمل جمعية كوسوفو، بسبب الأساليب العدوانية والتخريبية لبعض الأحزاب، تطوراً سلبياً للغاية. وباختصار، لا يزال عدد من المسائل الحساسة - بما في ذلك عودة الصرب إلى أراضيهم الأصلية - والتوترات السياسية بين الحكومة وأحزاب المعارضة تؤدي إلى تقويض الأداء الطبيعي لمؤسسات كوسوفو.

ونشيد بالتزام الحكومة الصربية الجديدة، التي أدت اليمين في ١١ آب/أغسطس، بمواصلة الحوار مع بريشتينا وتكثيفه وباستمرار دعمها لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، فضلاً عن تحسين التعاون بين بلديات شمال كوسوفو والوزارات التي تتخذ مقراتها في بريشتينا. ونتوقع أن يتم التوصل إلى أساس مشترك وأن ينفذ في نهاية المطاف اتفاق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو.

ومع ذلك، فإن التقرير يبرز أيضاً بطء تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بالرغم من إشارات التزام من جانب الطرفين بالمضي قدماً، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بحرية التنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ودمج الجهاز القضائي في كوسوفو. ولا

وتوجيه رسالة واضحة مفادها أن الشواغل يجب أن تعالج من خلال العمليات الديمقراطية السلمية الطبيعية.

ورحبت نيوزيلندا في السابق، بالتقدم المحرز في اتجاه إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا التي ترفعها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ولذلك، يسعدنا أن نرى اتخاذ خطوة أخرى في هذا الاتجاه تتمثل في تعيين مدع عام متخصص في الآونة الأخيرة. ونتطلع إلى أن تؤدي المحكمة مهامها في أقرب وقت ممكن، وتسهم في عملية المصالحة الأوسع نطاقاً.

وأخيراً، وكما قلنا خلال عضويتنا في المجلس، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ نهجاً أكثر مرونة بشأن كيفية وموعد نظره في هذا البند من جدول الأعمال. ولا تبرر الحالة الميدانية تواتر الاجتماعات الحالية، لا سيما عندما تقارن بالمسائل الملحة الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولا نقول ذلك لكي نقلل من نطاق وقوة الآراء القائمة بشأن مسألة كوسوفو، أو الإيحاء بأن كل شيء على ما يرام في كوسوفو. وبدلاً من ذلك، نعتقد أن المجلس يتحمل مسؤولية تنظيم عمله بطريقة توجه وقته وطاقته تجاه تحديات السلم والأمن التي تتطلب اهتمامنا العاجل للغاية. وفي هذا الصدد، فإننا مستعدون أيضاً للنظر في إمكانية إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لكي تعكس تحسن الواقع الميداني، مع مرور الوقت.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين، على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضاً النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية السيد إيفيكا داتشيتش والسفيرة السيدة فلورا تشيتاكو، على إحاطتهما الإعلاميتين.

تشيتاكو في مجلس الأمن اليوم، وأشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة الحوار بين بلغراد وبريشتينا بهدف تطبيع العلاقات، ودعم الاتحاد الأوروبي لتلك العملية. ونشجع قادة صربيا وكوسوفو على الانخراط بصورة بناءة في ذلك الحوار بإخلاص والتصميم على تحقيق نتائج ملموسة لصالح شعبيهما. ونكرر دعوة الأمين العام كلا الجانبين إلى السعي للتوصل إلى حلول توفيقية عادلة ودائمة.

وبينما انبثق عدد من الاتفاقات من الحوار، كانت وتيرة تنفيذها بطيئة نسبياً في بعض الحالات. ومن دواعي سرورنا العلم بالاتفاق الأخير المتعلق بالاتصالات السلوكية واللاسلكية، ونتطلع إلى رؤية إحراز تقدم بشأن البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ونشجع كلا الجانبين على إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى المحددة في تقرير الأمين العام (S/2016/901)، بما في ذلك مسألة الأشخاص المشردين داخلياً، ومسألة الأشخاص المفقودين. إن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار يصب في مصلحة جميع الطوائف في كوسوفو. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يتمكن الطرفان من التركيز على الوفاء بالتزاماتهما، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤدي بلا داع إلى تقويض الحوار البناء.

وقد أشار التقرير السابق للأمين العام (S/2016/666) إلى انخفاض كبير في مستوى الاحتجاجات العدوانية وأعمال العنف السياسي. لذلك، أصبنا بجنحة أمل جراء تكرار هذه الحوادث، بما في ذلك الأساليب التخريبية في برلمان كوسوفو. وعندما ينخرط الممثلون المنتخبون في مثل هذا السلوك، فأى مثال يشكلونه بالنسبة للمجتمعات المحلية التي يمثلونها؟ ونشجع تلك الأطراف التي تعارض استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية على مواصلة النأي بنفسها عن ذلك السلوك،

ووفقا لما ذكره السيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا، فإنه بينما اتخذت تدابير إيجابية، يجب على السلطات مضاعفة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة للأشخاص الذين شردوا داخليا منذ ١٧ عاما. ومما يثير القلق بشكل خاص حالة المجتمعات المحلية للأقليات والأشخاص المشردين الأكثر ضعفا. وأوافق أيضا على رأيه أنه يجب على المجتمع الدولي متابعة تلك الجهود ودعمها.

إن أوروغواي تؤكد أهمية المساءلة والوصول إلى العدالة، ولا سيما التعاون مع المحكمة الخاصة المنشأة للبت في الجرائم التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو. كما أننا نكرر القلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2016/901) فيما يتعلق بحماية الشهود في المحاكمات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في كوسوفو خلال نزاع ١٩٩٨-١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، تتفق أوروغواي مع استنتاجات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للسياسات التي تسمع أصوات الناجيات من العنف الجنسي في النزاعات، ولا سيما دعوتها لدفع تعويضات كاملة لضحايا العنف الجنسي في النزاع في كوسوفو.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييدنا وإشادتنا بأعمال الممثل الخاص، السيد زاهر تانين وبعثة الأمم المتحدة في مهمتهما المتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وكذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ووكالات الأمم المتحدة في الميدان.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، يطيب لي، في بداية كلمتي، أن أتقدم بخالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد زاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس بشأن التقرير الخاص بأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة

إن أوروغواي، التي هي دولة متحضرة، تدرك أن الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام التام لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، يشكل الأساس القانوني الدولي لتسوية الحالة في كوسوفو. وعلى هذا النحو، فإنها تدعو إلى إجراء حوار سياسي واتباع نهج بناءة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد حلول لتعزيز التقدم والاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من بعض التقدم الاقتصادي والسياسي العام، يشكل التوتر السياسي الداخلي واندلاع أعمال العنف، تحديات يجب علينا مواصلة التصدي لها. وفي هذا الصدد، ترفض أوروغواي استخدام العنف وتشجع جميع الأطراف على إيجاد أرضية مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتشمل جميع سكان كوسوفو.

ونرحب أيضا بالاتفاق التقني الذي أبرم يوم الأحد بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك التقدم المحرز فيما يخص إعادة بناء جسر ميتروفيتشا. أما فيما يخص التوترات الأخيرة بشأن مجمع تعدين تريبتسكا، أدعو الطرفين إلى التوصل إلى حل عن طريق الحوار السياسي.

وأود أن أثير ثلاثة جوانب هامة من شأنها المساعدة على التوفيق بين مختلف المجتمعات المحلية التي تعيش في كوسوفو: حماية الممتلكات الثقافية، واحترام الاختلافات داخل المجتمعات المحلية، والظروف المعيشية للمشردين داخليا.

وعبرت السيدة كريمة بنون، المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، خلال زيارتها إلى كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر، عن قلقها جراء تسييس مسألة التراث الثقافي. إن احترام الثقافة والمعتقدات الدينية لكل المجتمعات المحلية، وكذلك السياسات الرامية إلى تحسين أوضاع الأقليات أمور أساسية للمصالحة والتعايش السلمي، وستساعد المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم.

وبرشتينا، وتحت الأطراف على تعزيز الحوار لضمان أكبر قدر ممكن من المشاركة في صياغة القرارات

التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. تتمثل إحدى أهم ركائز سياسة مصر الخارجية في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، بما ينعكس بشكل إيجابي على التقدم الاقتصادي والسياسي لدول المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن مصر تعرب عن قلقها إزاء حالة الجمود السياسي المستمر بشأن اتفاق ترسيم الحدود مع جمهورية الجبل الأسود، وتدعو للتوصل إلى تسوية لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن. بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الداخلي والإقليمي.

كما تؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة دفع جهود التكامل الإقليمي ونبد الخطاب الخلافي الذي يؤجج التوترات الإقليمية. وختاماً، نعيد مجدداً، تأكيد دعم مصر للجهود البعثة الأهمية والممثل الخاص، وكذا الجهود القائمة من قبل جميع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وتقديرنا للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وندرك أيضاً الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
أشكر الممثل الخاص للأمين العام، صديقي العزيز السفير تانين، على إحاطته الإعلامية وعلى مشاطرتنا أفكاره. كما أرحب مرة أخرى في مجلس الأمن بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، معالي السيد إيفيكا داتشيتش، والسيدة فلورا تشيتاكو.

أود أن أبدأ ما سيكون بياني الأخير في المجلس - على الأقل بوصفي عضواً - بشأن هذا البند من جدول الأعمال بالتأكيد على امتنان إسبانيا للعمل الممتاز الذي يقوم به السفير تانين ودعمنا الثابت والراسخ له ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة

في كوسوفو. إن مصر تؤكد مجدداً على دعمها الكامل لجهودها الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. كما أرحب بكل من السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

ترحب مصر بكافة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبرشتينا، وتعرب عن خيبة أملها إزاء ما ورد بالتقرير من استمرار التباطؤ في وتيرة تنفيذ هذه الاتفاقات. إلا أننا نرحب ببعض التقدم الذي حدث في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في مجال الاتصالات برعاية أوروبية.

ونؤكد أنه لا يوجد بديل للحوار، وندعو القادة في كل من بلغراد وبرشتينا لتنشيط عملية الحوار رفيع المستوى فيما بينهما من دون تباطؤ من أجل التوصل إلى حلول توافقية وعادلة بين الجانبين وإلى التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في آب/أغسطس ٢٠١٥. ونأمل في أن يعطي الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه في مجال الاتصالات المشار إليه دفعة قوية لإحراز تقدم بشأن كافة المسائل العالقة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالممتلكات.

كما نود هنا الإعراب عن ترحيبنا لما ورد بالتقرير من وجود إشارات إيجابية نحو استعداد الطرفين للمضي قدماً فيما يتعلق بمسألة إنشاء رابطة /جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، من أجل كفالة الحماية المؤسسية للطائفة الصربية. وندعو الطرفين إلى الشروع في تنفيذ هذه الرابطة في أسرع وقت ممكن بما يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق المصالحة. نتمنى مصر تضمين التقرير لإشارة إلى التحسن الذي طرأ على التعاون بين المجالس المحلية في شمال كوسوفو

ولا سيما على أعلى المستويات، وأن يجدد الطرفان التزامهما بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل والتقييد بها.

وترحب إسبانيا باتفاق الاتصالات الأخير وغيره من التدابير الصغيرة التي لم تكتمل بعد، مثل العمل من على إعادة بناء جسر ميروفيتشا. بيد أن التدابير الأخيرة الأخرى، من قبيل اعتماد ما يسمى بقانون تريشا للتأميم، تسهم بوضوح - بسبب طابعها الانفرادي - في تقويض روح الحوار. ولا مناص للأطراف من تجنب اعتماد التدابير الانفرادية التي تؤدي إلى تآكل الثقة المتبادلة الضرورية وتحييد التقدم المحرز ومواصلة عرقلة التقدم. إن هناك حاجة إلى العمل معا بحسن نية لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في سياق الحوار، وإلى العمل من أجل التوصل لاتفاقات جديدة. وفي ذلك الصدد، يظل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية مفتاح إنهاء المأزق الحالي، حتى تصبح العملية ذات أولوية لجميع الأطراف.

إننا ندرك الصعوبات الداخلية التي كانت السمة المميزة للحالة السياسية في على الأرض طوال هذه السنة.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن استخدام هذه الصعوبات كذريعة. وينطبق الأمر نفسه، إن لم يكن أكثر، على استخدام العنف السياسي وعدم احترام قواعد اللعبة الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على عنصرين أساسيين في الموقف الإسباني: اقتران الاتساق - دون المساس بالموقف المبدئي - بروح بناءة، وهو ما يسمح لنا بدعم أي تدبير أو عملية من قبيل الحوار بين بلغراد وبريشتينا يتوقع لها أن تعود بالفائدة على سكان الإقليم، فضلا عن الإسهام في استقرار منطقة غرب البلقان بأسرها.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية. وأرحب بعودة

المؤقتة في كوسوفو. فعملهم ضروري، غير أنه كذلك ينطوي على قدر كبير من التعقيد في ضوء المسألة المكررة المتمثلة في تحديد غرض البعثة، في جملة أمور. إننا نعتقد أن عدم إحراز التقدم حاليا في مختلف المجالات على الأرض، يضاعف من أهمية عمل بعثة الأمم المتحدة، وخاصة جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة بين الطوائف وتعزيز حقوق الإنسان وحميتها وتحسين الحوكمة على المستوى المحلي. وقد اختارت البعثة تحديد أولويات أعمالها على هذا المستوى المحلي تحديدا، لأنها المفتاح الذي يمكن به فتح خزائن المصالحة والتعايش السلمي اللذين نرجوهما جميعنا لكوسوفو. إنه الهدف الذي نتفق عليه جميعا ولكن، للأسف، ما زلنا غير قادرين على تحقيقه بالكامل.

ويتوقف مستقبل كوسوفو والبلقان الغربية بأسرها، بالضرورة، على التغلب على الفرقة والتوصل إلى تفاهم متبادل بشأن غالب الاحتياجات والتعاون على بناء مستقبل تقدمي. ويجب علينا أن نعترف بأن الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. غير أن علينا أن نضمن أن يضطلع المواطنون أنفسهم في المستقبل بهذا الدور بالتزام مخلص وغير مشروط. إننا لن نتمكن، علاوة على ذلك، سوى من دعم العمليات التي يتصدرها المواطنون أنفسهم.

ومن بين هذه كان الحدث الأبرز، من دون شك، هو حوار بروكسل الذي ييسره الاتحاد الأوروبي - أولا، لأن الطرفين اشتركا في تحديده؛ وثانيا، لأن عملية الحوار وضعت المنطقة، بمعزل عن الانتماءات السياسية أو العرقية للمواطنين، في إطار قيم ومبادئ الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وعلى الرغم من التطلعات التي نشأت في البداية، لم يستطع الحوار تحقيق نتائج هامة في عام ٢٠١٦، الذي يوشك على الانتهاء. لذلك من الضروري أن يستأنف الحوار بحسن نية وبطريقة بناءة،

الكبيرة لشباب كوسوفو من الرجال والنساء الذين يتحلون بالحيوية والموهبة. وقد تجلت هذه الإمكانيات بوضوح في مناخ تربتسا التي من شأنها أن تحقق الرخاء الاقتصادي في جميع أنحاء كوسوفو. ومن الضروري أن تواصل الحكومة التشاور على نحو شفاف بشأن مستقبل هذه الأصول الاقتصادية الهامة. وتتسم روح التشاور والحوار هذه بأهمية بالغة لتحقيق الإمكانيات في كوسوفو.

وقد بدا ذلك واضحا في الحوار الذي تولى تيسيره الاتحاد الأوروبي. وأود أن أرحب بالالتزام بالحوار الذي أبداه كلا الجانبين. لكن، وكما أوضح الممثل الخاص، فقد تباطأ تنفيذ تلك الالتزامات، الأمر الذي لن يسفر إلا عن تأخير كلا البلدين في مساربهما نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. وبقينا أن تطبيع العلاقات يصبُّ في مصلحة شعبي كوسوفو وصربيا والمنطقة بأسرها. وعليه، فلنهيئ بكلا الطرفين لمضاعفة جهودهما للوفاء بالتزاماتهما.

بيد أنه لا ينبغي أن يقتصر الحوار على عقد الاجتماعات في بروكسل فحسب. بل إن من الضروري أن يستمر كذلك بين السياسيين في كوسوفو في إطار الجمعية العامة أيضا. ولا مجال للاضطرابات والعنف في الخطاب السياسي، وأدعو المعارضة والحكومة إلى العمل معا على الرغم من خلافاتهما بروح من الحوار وليس المواجهة.

لكن وبعيدا عما حدث في الجمعية، يوضح أحدث تقرير للبعثة (S/2016/901) أيضا أن الحوار ما زال مستمرا في أماكن أخرى. وأود أن أشيد بالرئيس تاديتش، وأرحب بجهوده في التعاون مع صرب كوسوفو بشأن مسائل عديدة مثل مسألة الأشخاص المفقودين. وأحث جميع الأطراف على المشاركة بتلك الروح لكي تتمكن معا من معالجة مسائل الماضي.

غير أن التصدي للماضي، يتطلب المساءلة أيضا. وكما يبيّن تقرير الأمين العام، فقد تم تقديم عدد من كبار الشخصيات

السفيرة شيتاكو، والنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش إلى مجلس الأمن وأشكرهما على بيانهما.

لقد مر أقل من ثلاثة أشهر منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.7660). وفي ذلك الوقت شهد العالم الكثير من الأحداث. فقد اختارت الأمم المتحدة الأمين العام الجديد، في حين اختارت الولايات المتحدة رئيسا جديدا لها. غير أنه لم يحدث سوى الترتيب في كوسوفو، ما يستدعي أن يقضي المجلس وقتا آخر بعد الظهر لمناقشة بعثة الأمم المتحدة. وأنفقنا خلال الأسابيع الـ ١١ الأخيرة المزيد من الوقت في مناقشة مسألة كوسوفو في هذه القاعة، أكثر مما أنفقنا في مناقشة الحالة في كوريا الشمالية وتجاربها في مجال القذائف.

وقد قالت نيوزيلندا وفرنسا سلفا وبوضوح تام أن هذا أمرا غير ضروري. ومثلما شهد وزير خارجية المملكة المتحدة بوريس جونسون خلال زيارته إلى بريشتينا وبلغراد في الأسبوع الماضي، فإن شعب كوسوفو وصربيا لم يعودا يعيشان في العالم الذي نسمع عنه في هذه القاعة. وعضوا عن ذلك، فإنهما يعيشان في عالم يوليان فيه اهتماما لآفاق المستقبل أكثر من الانصراف إلى انقسامات الماضي. فالمستقبل هو ما يتطلع إليه زعماء صربيا وكوسوفو على حد سواء، على النحو الذي أعربوا عنه بوضوح لوزير خارجية بلدي، وهو مستقبل يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولية المساعدة على تحقيقه.

وبتلك الروح الإيجابية التطلعية استضافت لندن منتدى المملكة المتحدة والولايات المتحدة المعني بالاستثمار في كوسوفو هذا الشهر. وقد علمت أكثر من ١٥٠ من الشركات بالإمكانيات الكبيرة في كوسوفو وإمكانيات الموارد الطبيعية الغنية، وإمكانيات الاحتياطيات التي لم تستكشف بعد من الرصاص والفضة والكروم، وبطبيعة الحال، الإمكانيات

ففي منطقة بريزيرين في الجزء الجنوبي من كوسوفو هناك مزارع كروم عالية الجودة، سواء كنتم تصدقون ذلك أم لا. لكن ونتيجة للتزاع في أواخر التسعينات، أهملت مزارع الكروم هذه وصارت مهجورة. وعندما زرت مالك إحدى مزارع الكروم تلك في عام ١٩٩٩، أبلغني بأن إحياء تلك المزارع سيستغرق عدة سنوات قبل أن يتمكن من إنتاج عنب النبيذ مرة أخرى. بيد أنه أعرب في الوقت ذاته عن أمله في الحصول على رأس المال من اليابان بما يمكنه من الاستثمار ودفع تكاليف العمل اللازم لاستصلاح المزارع واستئناف إنتاج العنب.

فقد دُمرت تلك المزارع العظيمة بالفعل. وهب أن تلك المزارع قد أنتجت نبيذا رائعا بالفعل في الماضي، فقد تساءلت عندئذ: من ذا الذي يستثمر فيها ما لم يضمن أنها ستحقق أرباحا على مدى سنوات عديدة؟ ثم أُصطحبت إلى داخل مصنع النبيذ حيث توجد عدة صهاريج معدنية كبيرة معبأة بالنبيذ المعتق منذ عدة سنوات، فطلبت أن أتذوقه بطبيعة الحال. وبالفعل كان نبيذا أحمر استثنائيا. فخطرت لي فكرة: إذا بيع هذا النبيذ فإنه سيوفر أموالا لباتعه. وعندما طلبت المساعدة من زميلي الياباني في البعثة، تمكن من إنشاء صلة بين صاحب مزرعة الكروم وإحدى الشركات التجارية اليابانية. وبعد سبعة عشر عاما استأنف مالك المزرعة إنتاج وتصدير نبيذ بنفس جودة النبيذ الذي بجوزقي الآن، ليثني على إنتاجه أحد محبي النبيذ من أمثالي.

وهناك عدد لا يحصى من الأشخاص في جميع أنحاء كوسوفو من أمثاله ممن تمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي بدعم من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد، بطبيعة الحال. وينطبق الشيء نفسه على حكومة كوسوفو. فمنذ إنشاء البعثة قبل ١٧ عاما، أصبح لكوسوفو دستور وحكومة وبرلمان.

السياسية ممن تورطوا في الفساد أو جرائم الحرب إلى العدالة في الأشهر القليلة الماضية، وفي ذلك تأكيد متجدد على اتساق سريان سيادة القانون على جميع الأشخاص في كوسوفو بغض النظر عن مراكزهم، وأنه لا مجال للإفلات من العقاب. ويجب أن يستمر هذا السعي إلى تحقيق المساءلة، بما في ذلك من خلال المحكمة الخاصة. وتشكل معالجة الماضي وتسويته جزءا حيويا من بناء مستقبل للجميع في كوسوفو.

وأود أن أحتتم بياني بإبداء ملاحظة أخيرة تتعلق بالحوار. فإذا كان هناك حوار محدود للغاية في كوسوفو في الوقت الراهن، فإن هناك بالتأكيد حوار على نطاق واسع بشأن كوسوفو هنا في نيويورك. وبالتالي، فإنني أدعو مرة أخرى إلى تخفيض عدد هذه الاجتماعات، فضلا عن تخفيض عدد هذه التقارير. ومن شأن هذا أن يبين الحقائق الميدانية في كوسوفو بصورة أدق. ونكرر من هذا المنطلق الدعوات إلى زيادة كفاءة البعثة وزيادة تقليصها بما يتسق مع ولايتها. ونؤيد أيضا الدعوات الموجهة إلى الأمانة العامة بتقديم مقترحات بشأن إعادة هيكلة البعثة في التقرير المقبل.

السيد أو كامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية وخدمته المستمرة.

ولطالما تابعت الحالة في كوسوفو باهتمام كبير منذ ذلك الوقت الذي قضيته في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠ بصفتي كبير موظفي الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة. وقد جلبت معي اليوم زجاجة نبيذ من كوسوفو من ماركة cabernet sauvignon من مصنع Bodrumi i Vjetër Winery للنبيذ. وأدرك الآن أن مجلس الأمن ليس مكانا للحديث عن النبيذ، غير أن لدي سببا يدعوني إلى ذلك. وأود أن أتشاطر حكاية قصيرة مع المجلس.

لكي يقرر ما إذا كان سيعقد جلسة إحاطة مع كل تقرير يصدر بهذا الشأن أم لا. ويكفي المجلس من المرونة أن يكون بوسعه أن يقرر عقد جلسة بشأن المسألة حسب الاقتضاء، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خير مثال على ذلك. وإني أتطلع إلى مزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة في سياق تنقيح المذكرة الرئاسية S/2010/507، وإن كانت هذه في الحقيقة مجرد مسألة تتعلق بالممارسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد دعمنا وتقديرنا المستمرين للممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين. ووترقب تقريره التالي، كما نتطلع إلى احتساء نخب نجاح عمله بكأس من نبيذ كوسوفو.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نتقدم بالشكر للسيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والسيد إيفيكا تاديتش، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية صربيا، على بيانه. ونرحب أيضاً بحضور السيدة فلورا شيتاكو. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية إذ تدعو إلى حل سلمي للتراع في كوسوفو ---

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أرجو المذرة عن المقاطعة. أود أن أطلب من زميلي وصديقي من اليابان أن يتفضل بإزاحة قننته بعيداً عن طاولة مجلس الأمن. وأود أن أذكر الجميع مرة أخرى بأن هذه الطاولة قطعة أثاث لها قدسيته وينبغي معاملتها باحترام. وكمبدأ، ينبغي ألا توضع عليها كؤوس وزجاجات نبيذ.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية إذ تدعو إلى حل سلمي للتراع في كوسوفو، فإنها تؤكد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ---

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، حققت كوسوفو نمواً اقتصادياً حقيقياً تُحسد عليه حيث بلغت نسبته ٤ في المائة خلال العام الماضي، مع توقعات مماثلة للسنوات الخمس القادمة. وبطبيعة الحال، فإن كوسوفو ما زالت تواجه تحديات كثيرة. فالتقدم في المحادثات بين كوسوفو وصربيا بطيء، وعدد العائدين إلى كوسوفو لا يزال ضئيلاً. غير أن الحوار بين كوسوفو وصربيا مستمر في بروكسل. والانقسامات السياسية الداخلية حول ترسيم الحدود مع الجبل الأسود مسألة تقررهما ديمقراطية كوسوفو الذاتية، وإن كان من الأهمية الإصغاء إلى آراء الأقلية باهتمام.

وهذا يقودني إلى نقطة أعم. إن كوسوفو لا تخلو من المشاكل، ولكن مشاكلها العديدة ينبغي أن تُحل، عموماً، من خلال حكم شعب كوسوفو وشعوب المنطقة. ولماذا الأمم المتحدة؟ دعونا ننظر بجدية في الانسحاب المحتمل لبعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، ينبغي أن ننظر في تركيز مواردنا المحدودة لحفظ السلام في مناطق أخرى من العالم تشهد اشتباكات أشد خطورة. وأنا قد عدت لتوي من زيارة قام بها المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبات ذلك واضحاً لي بصورة خاصة.

ويبدو أنه لم يعد من الضروري أن يعقد مجلس الأمن جلسة إحاطة كل ثلاثة أشهر. وأقولها بصدق، إنه من دواعي سروري البالغ أن أتحدث عن ذكرياتي في كوسوفو مرة كل ثلاثة أشهر، ولكن عمل المجلس بكفاءة وفعالية ينبغي أن تكون له الأولوية. وبكل بساطة، علينا أن ننظر في كيفية استخدامنا للوقت المتاح لنا. في الواقع، لقد أبدى أعضاء المجلس حرصاً كبيراً على تحسين أساليب عمل المجلس. ولذلك، فإنني أشارك نيوزيلندا والمملكة المتحدة دعوتهما إلى إعادة النظر في أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بتوزيع وقته وطاقته. وحتى لو جرى إعداد تقرير كل ثلاثة أشهر، فإن المجلس لديه المرونة

تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للنازحين والأقليات، فضلاً عن كفالة تمكينهم من العودة إلى مواطنهم الأصلية، بغية التأكد من أن بإمكان أولئك المواطنين أن يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان بالكامل دون تمييز.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي ما زالت ترتكب مستهدفة المدنيين الصرب في كوسوفو في مناطق معينة. ولذلك، ندعو الأطراف إلى اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على الوضع ومنع الاضطهاد والأعمال العدائية القائمة على أسس عرقية أو دينية. وإلى جانب ذلك، فإننا نشعر بالانزعاج لكون أن بيع الأعمال التجارية والممتلكات في كوسوفو يقوض حقوق الأقليات الصربية في كوسوفو، كما أنه أصبح عنصر خلاف إضافي يعيق عودة النازحين إلى مجتمعاتهم الأصلية. وتجدر الإشارة إلى أن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو لم تنشأ بعد. ولذلك، نحث الأطراف على تكثيف جهودها في هذا الشأن، بحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بروكسل على أعلى مستوى.

وما زال توضيح موقف الأشخاص الذين اختفوا أثناء الحرب مسألة ذات أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف المهتمة على تكثيف جهودها المشتركة بهذا الشأن. ونرحب بقرار إنشاء فريق تحليلي لدعم الفريق العامل الفرعي المعني بمسائل الطب الشرعي.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني، فإننا نشدد على ضرورة أن تعمل الأطراف معاً من أجل توفير حماية فعالة للتراث المهم لمختلف الطوائف في كوسوفو، مما يتيح للجميع المشاركة في الحياة الثقافية دون تمييز والتمكن من الوصول إلى تراثهم الثقافي والتمتع به.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، نود التنويه إلى التقدم المحرز صوب التصديق على الاتفاق مع حكومة هولندا، علاوة على أن الاتفاق الآن في المرحلة النهائية من

السيد أو كامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أرجو المعذرة. فيما يتعلق بإحضار قنينة من النبيذ، لم أعتز في أي مكان في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أو في المذكرة الرئاسية S/2010/507 على حكم بعدم جواز جلب قنينة نبيذ إلى قاعة المجلس.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية إذ تدعو إلى حل سلمي للتراع في كوسوفو، فإنها تؤكد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال هو الأساس القانوني الدولي المنطبق بشأن السعي للتوصل إلى حل شامل للتراع في إطار المفاوضات السياسية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى احترام سيادة صربيا وسلامة أراضيها، في امثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ودعم الأمم المتحدة، لا سيما من خلال البعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، يظل أساسياً لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وعمل البعثة تكمله قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ومع ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا في ضوء التقدم الهزيل المحرز في إطار المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بعملية تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تنظم تطبيع العلاقات، الذي يعود تاريخه إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على مضاعفة جهودها سعياً إلى حل سياسي سلمي وعادل ودائم في إطار القانون الدولي وبالامتنال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل.

وعلى الرغم من أن التقرير (S/2016/901) يشير إلى أن الوضع الأمني ظل مستقراً خلال الأشهر القليلة الماضية، فإننا نأسف لأعمال العنف التي ترتكبها قوى سياسية معينة إلى جانب المصاعب التي يواجهها الصرب في سعيهم لممارسة حقهم في العودة. وفي هذا السياق، نرى من الأهمية الحيوية

من الواضح أن سنوات من الجهود المتواصلة التي يبذلها القادة في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية قد آتت ثمارها. ونحن سعداء بالأداء الاقتصادي القوي الذي أبدته كوسوفو مع نمو بنسبة ٤ في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي وحدث تحسن ملحوظ في ترتيبها العالمي لممارسة الأعمال التجارية، كما أفاد البنك الدولي. ومع اقتراب كوسوفو نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، نتوخى المزيد من الجهود المكثفة من جانب كوسوفو لإعادة هيكلة اقتصادها وتنفيذ تدابير الإصلاح الاقتصادي ومعالجة التحدي المستمر لمعدلات البطالة المرتفعة. ولا يزال تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا يشكل جانباً أساسياً في تمهيد الطريق نحو الاندماج الأوروبي لمصلحة السلام والاستقرار والرخاء في كوسوفو وفي المنطقة.

لذلك نود أن نرى استئناف الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالالتزامات المعلقة، على النحو المتفق عليه في اتفاق بروكسل المؤلف من ١٥ نقطة، تحث ماليزيا كلاً من بريشتينا وبلغراد على مضاعفة جهودهما في تنفيذ الاتفاق التاريخي. ويشمل ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وتنفيذ خطة العمل للاتصالات السلوكية واللاسلكية في كوسوفو. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز مؤخراً فيما يتعلق بالإدماج القضائي في كوسوفو وإعادة تطوير جسر ميتروفيتشا.

وأشاطر الشواغل بشأن التوترات السياسية المتصلة بمسائل تعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود وجمع تريشنا للتعدين والصناعة، على نحو ما أبرزه السيد تانين اليوم والأمين العام في آخر تقرير له (S/2016/901). وندعو الأحزاب المعارضة ومؤيديها إلى الامتناع عن العنف السياسي في الإعراب عن مظلهم. كما نحث جميع الأطراف وأصحاب المصلحة على تجنب الخطابات المؤججة للمشاعر والانخراط في الحوار

عملية المراجعة. ومن شأن هذا الاتفاق تيسير عمل الدوائر المتخصصة في التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع المسلح في كوسوفو.

إن تطبيق العدالة في هذه الحالات في إطار مراعاة الأصول القانونية سيسهم بالتأكيد في تحقيق المصالحة والسلام بين جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإننا نثني على الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة، مثل العقوبات التي فرضت على بعض المواطنين المتهمين بالانضمام إلى داعش أو الذين يحاولون الانضمام إليه. ويدعم بلدنا الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، والتي يجب أن تصحبها استراتيجيات فعالة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، والفقير، والعنف، والأيديولوجيات المتعصبة، بغية كبح التطرف مع التركيز بوجه خاص على الشباب. ويجب أيضاً بذل الجهود من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر التمويل والتدريب ونقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المذكورة أعلاه.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن الحوار والتعاون بين الطرفين هو السبيل الوحيد أمام البلدان للتخلص من آثار العنف وبالتالي تحقيق السلام والاستقرار. وبات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يواصل الطرفان الاجتماع والمحادثات على جميع المستويات، في امتثال كامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بعودة كل من النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا وسفيرة كوسوفو فلورا تشيتاكو إلى نيويورك ويشكرهما على بيانتهما. كما أعرب عن امتناني للممثل الخاص السيد زاهر تانين على إحاطته الإعلامية.

والمشاورات بحسن نية لحل القضايا ودياً بما يتماشى مع سيادة القانون.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد زاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وأشكره على بيانه. استمعت الصين باهتمام أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونتفهم الشواغل المشروعة لصربيا بشأن مسألة كوسوفو. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل أساساً قانونياً هاماً لحل مسألة كوسوفو. ويجب أن تتبع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل الوصول إلى التسويات والحلول الملائمة لمسألة كوسوفو المقبولة لدى جميع الأطراف المعنية من خلال الحوار والمشاورات.

وترحب الصين بإنشاء الحكومة الجديدة في صربيا، وتقدير الجهود الإيجابية التي تبذلها صربيا في السعي إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. ونأمل أن تستأنف كل من بريشتينا وبلغراد الحوار السياسي الرفيع المستوى في موعد مبكر من أجل إجراء مشاورات عملية وبناءة وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة التي تم التوصل إليها لتوفير الحماية الفعالة للحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية في كوسوفو وتعزيز المصالحة الوطنية. ونأمل أن يمتنع كلا الطرفين عن أي أقوال أو أفعال قد تؤدي إلى تعقيدات وتصعيد للحالة في جهد مشترك يرمي إلى السعي بنشاط إلى حل مستدام للمسألة.

وتثني الصين على عمل بعثة الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد زاهر تانين. وندعم مواصلة البعثة تنفيذ ولايات مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن تضطلع كل من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي

وتشيد ماليزيا برئيس كوسوفو هاشم ثاتشي على قيادته المثالية وببادرة المصالحة في زيارته النصب التذكارية لإحياء ذكرى الضحايا المدنيين في كوسوفو الذين سقطوا في الصراع. إن زيارته تبعث بإشارة تشدد الحاجة إليها من المصالحة والوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي وبناء مستقبل مشترك. وندعو شعب كوسوفو على نحو مماثل إلى التركيز على إعادة بناء الثقة والكف عن استهداف الأقليات، فضلاً عن استهداف المواقع الدينية والثقافية.

وينطوي جزء من الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو على معالجة الماضي. وفي هذا الصدد، تحيط ماليزيا علماً بتعيين رئيس هيئة الادعاء للدوائر المتخصصة بكوسوفو في هولندا للنظر في القضايا الناشئة عن استنتاجات فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. وتثني ماليزيا على الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة كوسوفو لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف.

وأود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في إعادة التأكيد على دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. كما نشيد بقيادة الممثل الخاص للأمين العام والدور الهام الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، في ضمان السلم والأمن وسيادة القانون في كوسوفو.

وأخيراً، يؤيد وفد بلدي بقوة النداء الذي وجهه أعضاء المجلس الآخرين من أجل خفض تواتر اجتماعات المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتمثل على

يجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام إلى مسألة حماية التراث الديني والثقافي الصربي. فهناك حالات تدخل جارية من جانب السلطات المحلية في مسألة ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومحاولات لمصادرة ممتلكاتها أو تعقيد استخدام المواقع التابعة لها. فكنيسة المسيح المخلص في بريشتينا تتعرض بشكل منهجي للتخريب. وتُفرض عقبات عند معالجة عواقب هذا التدنيس وعلى عملية إعادة البناء. ويساورنا بالغ القلق إزاء الحملة الهادفة للاستيلاء على الأصول الاقتصادية الخاصة بالهيئات والشركات الحكومية الصربية.

وثمة مثال صارخ على ذلك يتمثل في القانون الذي اعتمد مؤخرا بشأن تأمين مجمع التعدين تريبتشا. فجزء كبير من الصرب - الذين يعيشون في شمال المقاطعة - يعتمد مصدر رزقهم على شركة التعدين هذه. وبالتأكيد، فإن هذه القرارات لا تساعد على تسوية الوضع. وفي الواقع، لم يهتم الحزب الرئيسي في كوسوفو - عند اعتماد هذا القانون - بالتشاور مع شركائه الإسميين في تحالف برلمان كوسوفو، وهي القائمة الصربية. وفي علامة على الاحتجاج، قاطعت القائمة الصربية أنشطة تلك الهيئة. مرة أخرى، هذه الأساليب لا تسهمك في المصالحة الوطنية. وعلى نحو ما ذكر السيد دانتشيتش، فإن الهجوم لم يكن على المجمع، بل على الصرب.

لقد حان الوقت للعمل الجاد من بريشتينا. على الرغم من كل الجهود المبذولة، فشل الوسطاء في الحوار بين بلغراد وبريشتينا في كسر الجمود. وهناك عدد متزايد من المسائل المحيطة بالحوار. فللسنة الرابعة على التوالي، لم يتم القيام بأي شيء من الناحية العملية لتنفيذ الاتفاق الرئيسي بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو. وثمة محاولات تبذل لصرف الانتباه عن السبب الحقيقي للحالة الراهنة - تخريب الاتفاق من جانب بريشتينا من خلال إثارة المنازعات بين الكوسوفيين بشأن مشروعية ترسيم الحدود

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بعملها، وفقاً لولاية كل منها، من أجل الاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

إن سلطة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تحترم ويجب حمايتها حديثها.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا في جلسة اليوم ونشاطه الشواغل شديدة الخطورة التي أعرب عنها فيما يخص الحالة الراهنة في كوسوفو. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زاهر تانين، وفريقه على عملهم، ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تبين أن هناك مسائل خطيرة مستمرة الحدوث في الإقليم.

ويجب علينا أن نشير إلى أن الحالة في كوسوفو لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير. وهناك عدد متزايد من الحالات الجديدة من العنف ضد الصرب. وبغية حل هذه الحالات، يجب عدم إحفاؤها تحت البساط، بل تناولها بشكل مباشر.

وفي تقرير الأمين العام (S/2016/901)، تمت الإشارة إلى الحادثة الخطيرة التي وقعت في بلدة موشيتشيتشي في ٢٨ آب/أغسطس، التي تعرض فيها حجاج صرب لهجوم من جانب القوميين. إن تزايد العداء ضد الأقليات يشهد على التهديدات المستمرة. وهذه التهديدات تمتد أيضا إلى السلامة البدنية لصرب كوسوفو. ومن الواضح تماما، أولا وقبل كل شيء، أن ذلك هو السبب وراء عدم إحراز تقدم ملحوظ في عودة اللاجئين إلى كوسوفو. فأين هو الأمن والازدهار اللذان وُعدنا بهما عندما أعلن استقلال كوسوفو من جانب واحد؟ للأسف، لا يوجد أي رد على هذا السؤال.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعلم أن مقاضاة الكوسوفيين المذنبين بارتكاب جرائم قد أسندت إلى هيئة من أكثر الهيئات المربية - المحكمة المتخصصة - التي تقوم سلطات كوسوفو غير المعترف بها بإنشائها، والتي لا يمكن اعتبار نظامها القانوني ناضجا بما يكفي للاضطلاع بهذه الإجراءات القانونية الخطيرة. ونظام تعيين القضاة والدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا الشأن أبعد ما يكون عن الشفافية. وفي هذا الخصوص، نطلب إطلاعنا على التطورات. ونرحب بورود معلومات في التقرير - الأمر الذي كنا قد دعونا إليه مرارا وتكرارا - فيما يتعلق بالتحقيق في الحالات المأساوية في كومانوفو، مقدونيا، في أيار/مايو ٢٠١٥. ونرى أنه ينبغي مواصلة رصد هذه المسألة حتى يتم تحديد المسؤولين عن هذا العمل الإرهابي الإجرامي وتقديمهم إلى العدالة.

وأود أن أتطرق أيضا إلى مسألة قوة كوسوفو. يؤسفنا أنه كانت هناك محاولة من جانب القوة لإيجاد ذريعة لتجنب الاتصال مع الممثلين الروس. يبدو أن شركاءنا لا يرغبون في مناقشة تلك المسائل، الأمر الذي لن يؤدي إلى حلها. ونأمل أن تبث جلسة اليوم برسالة. إننا نرى انتهاكات للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فضلا عن ولاية الأمم المتحدة، عندما تبذل محاولات لتحويل قوة كوسوفو إلى قوة مسلحة كاملة.

ونخطط علما بالمعلومات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق بشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين بلغراد وبريشينا. وسيكتسي تنفيذه أهمية رئيسية. تلك هي الحلقة الضعيفة للغاية في الحوار. فلم يجرز أي تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات الرئيسية بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في حين أن هذا هو أساس ضمان حقوق الصرب وحرياتهم. ونعتقد أن المزيد من

مع الجبل الأسود - الأمر الذي يفترض أنه يعرقل ما يسمى بحكومة كوسوفو عن أداء أعمالها. ونعتقد أن المسائل المتعلقة بممتلكات الهيئات الحكومية الصربية والشركات والأفراد من القطاع الخاص من الصرب في الإقليم تمثل جزءا كبيرا من المشكلة وتتطلب اهتماما أكبر من البعثة. وينبغي أن تدير البعثة هذه المسألة بمزيد من الفعالية.

لقد كان لسلطات كوسوفو رد فعل دلالي ويكاد يكون مثيرا للحساسية على الحكم الأخير الصادر من المحكمة فيما يخص الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو. وتظهر المحاولات الرامية إلى إبطال الأحكام، بما في ذلك من خلال استخدام التهديدات، السياق الذي تعمل فيه الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو. ومما يؤسف له أن الإعداد لبدء عمل المحكمة يتسم بالافتقار إلى الشفافية. والهيئات الدولية والبلدان المشاركة في صياغة ذلك المشروع وتنفيذه مسؤولة أمام مجلس الأمن عن توفير تحديتات كاملة وفي الوقت المناسب عن تنفيذ المشروع. تتمثل الأولوية في ضمان إجراء تحقيق دقيق في الجرائم التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو ومعاقبة الجناة.

وفيما يتعلق بالأعمال التي يجري الاضطلاع بها حاليا لإطلاق الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو، فلدينا أسئلة عن حالة التقارير المنتظمة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بتكوين وعمل الدوائر المتخصصة والهيئات التابعة لها، بما في ذلك مكتب المدعي العام المتخصص. دعونا لا ننسى أن مجلس الأمن هو من وافق على هذه البعثة في هذه القاعة ذاتها. ويحدوني الأمل أن يغتنم زملائي في الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليخبرونا بالتطورات الراهنة.

التأخير في العملية بذرائع مصطنعة لا يمكن إلا أن يزيد من تدهور الحالة في كوسوفو وحولها.

في ظل الظروف الحالية، فإن وجود مراقبة دولية يقظة على العمليات في كوسوفو يكتسي أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، من المهم كفالة استقرار الموظفين وبارامترات الميزانية الخاصة ببعثة الأمم المتحدة. ولا نرى أي سبب يدعو إلى إعادة النظر في ممارسة تقديم تقارير فصلية عن أنشطة البعثة. فحتى الآن، لا تتطلب الحالة في كوسوفو ذلك. ونود على وجه الخصوص أن نشدد على حقيقة أنه ليس لأحد الحق في التشكيك في القرارات - ناهيك عن إبطالها - والإدلاء ببيانات غير مسؤولة في القاعة. لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينطبق تماما ويمثل الأساس القانوني الدولي الملزم لأية تسوية للحالة في كوسوفو.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد زاهر تانين، على إحاطته الإعلامية. تقدر أوكرانيا كثيرا العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة السيد تانين بشأن تنفيذ ولاية مجلس الأمن ذات الصلة. كما أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد إيبيكا داتشيتش، وكذلك السيدة فلورا تشيتاكو في المجلس وأشكرهما على بيانتهما.

تؤيد أوكرانيا الحوار السياسي بين الجانبين، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ففي رأينا، لا يزال الحوار يشكل حجر الزاوية على طريق المصالحة.

وهو محرك للإصلاح وشرط مسبق مهم لمزيد من التكامل الأوروبي للمنطقة. ونحن مقتنعون أيضا أنه لا بديل عن الحوار والتعاون في إطار عملية بروكسل. ومن الأهمية أن يتحلى القادة السياسيون من الجانبين بالشجاعة وبعد النظر

وأن يواصلوا البحث عن حلول من شأنها أن تجلب السلام والاستقرار والازدهار للجميع في كوسوفو.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا بعض التطورات الإيجابية التي تبعث على التفاؤل الحذر بشأن مستقبل كوسوفو. ونرحب بصورة خاصة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين بلغراد وبريشتينا في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يتوخى عمل شركة تليكوم صربيا في كوسوفو دون عوائق وتخصيص كود للاتصال الهاتفي لكوسوفو. ونأمل أن يمهّد هذا التقدم لحل مسائل عالقة أخرى.

ونرحب أيضا بالتفاهم الجديد الذي تم التوصل إليه لتنفيذ الاتفاق بشأن إعادة بناء الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا، فضلاً عن تحسين التعاون بين البلديات في شمال كوسوفو والوزارات المعنية في كوسوفو، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المالية للبلديات. ووفدي ينضم إلى الأمين العام في الثناء على الجهود المبذولة على مستوى البلديات لتوظيف أفراد المجتمعات من غير الأغلبية في مؤسسات الحكم المحلي.

ويرهن هذا التقدم على أن الأطراف قادرة على تنحية الخلافات القائمة جانبا والتركيز على الحوار من أجل تطبيع العلاقات. ولكن ليس هذا هو الحال دائما، للأسف. ونحيط علماً بالتقييم الذي يشير إلى أن تنفيذ اتفاق بروكسل ما زال بطيئاً نسبياً. ويؤسفنا أن نلاحظ وجود تأخيرات خطيرة في أمور عديدة تتصل بتنفيذ الالتزامات العالقة، إلى جانب الخطاب الذي يبعث على الفرقة وحتى العنف.

وإذ نتخي على الالتزام المعلن للطرفين بالمضي قدماً في إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وتنفيذ الاتفاقات بشأن حرية الانتقال وإدماج الهيئات القضائية، ينبغي أن يترجم هذا الالتزام إلى إجراءات أكثر تحديداً وفعالية، حيث أن تلك المسائل تشكل شرطاً أساسياً لمواصلة تحسين العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

قوامها، وكذلك لمراجعة الجدول الزمني للمجلس بشأن النظر في الحالة في كوسوفو ودورة إعداد التقارير ذات الصلة، في ضوء التقدم المحرز بالفعل. ونحن ننضم إلى المملكة المتحدة ونيوزيلندا واليابان وغيرها بشأن هذه المسألة.

السيدة كوليمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): يرحب وفدي بوزير الخارجية تاديتش والسفيرة شيتاكو. وأود أن أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

نرحب بالنبرة الإيجابية التي اتسم بها التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/901)، وإقراره بالتقدم الاقتصادي والسياسي العام في كوسوفو. ونحبي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لالتزامها على مر السنين في مساعدة كوسوفو على تطوير مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق تنهض بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. وبعثة الأمم المتحدة قد أوفت بولايتها من خلال التزامها المستمر والدؤوب بسلمية كوسوفو واستقرارها. الوضع في كوسوفو بات مختلفاً بشكل كبير عما كان عليه عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وقد تغير الكثير حتى منذ إعادة هيكلة البعثة في عام ٢٠٠٨. وأن الأوان لتبسيط البعثة وترشيدها بشكل أكبر فيما يتعلق بالبنية والقوام والأفراد والمهام، مثلما أشار عدد من الدول الأعضاء بالفعل. ومازلنا نطالب بزيادة كفاءة البعثة وتقليص حجمها اتساقاً مع ولايتها والواقع على الأرض في كوسوفو، ونطلب إلى الأمانة العامة تقديم اقتراحات لإعادة هيكلة البعثة في تقريرها العادي القادم.

لقد عاد بعضنا للتو من رحلة مجلس الأمن إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث دُعيتُ حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لحماية المدنيين من الجماعات المسلحة، وحيث قتل ما يربو على ٧٠٠ من المدنيين خلال العامين الماضيين. وبينما تواجه كوسوفو التحديات التي

إن التوترات السياسية المتعلقة بقضية ترسيم الحدود مع الجبل الأسود تؤثر سلباً على مسار الاندماج الأوروبي لكوسوفو، ولا يزال التصديق على اتفاق الترسيم مع الجبل الأسود يشكل أحد مقتضيات تحرير منح التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي.

وثمة مسألة خلافية أخرى تؤثر سلباً على الوضع في الميدان وتقوض جهود بناء الثقة بين الجانبين، وتمثل في ملكية وهيكل مجمع تربتشا الصناعي. ويقلقنا الخطاب التحريضي الخطير الذي شهدناه خلال الشهر الماضي بشأن هذه المسألة. ونحث الطرفين على الانخراط في مشاورات وثيقة بغية إيجاد سبيل للخروج من هذا الوضع. ومن المهم أن يجري التفاوض بحثاً عن حل وتجنب المزيد من الاستفزاز والعنف المحتملين.

وأود أن أشير إلى ترحيب أوكرانيا بالالتزام الذي أعرب عنه الجانبان لتكثيف الحوار. وهذا ما نحتاج إلى التركيز عليه في المستقبل القريب. وهو ما ينبغي الالتزام به من أجل ضمان مزيد من استقرار الوضع وتهيئة أجواء أفضل للمحادثات، وكفالة ازدهار المنطقة برمتها، في نهاية المطاف. لذلك، أود أن أعرب عن دعم أوكرانيا الكامل للنداء الذي وجهه الأمين العام للقادة السياسيين في بلغراد وبريشتينا للتخلي بالشجاعة والإرادة السياسية واستئناف الحوار الرفيع المستوى دون تأخير. وينبغي لبلغراد وبريشتينا التحرك بأقصى سرعة في تنفيذ اتفاق بروكسل الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، الذي يرجع تاريخه إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، من خلال بناء الثقة بين المجتمعات وإيجاد حلول توفيقية بشأن القضايا الأكثر صعوبة.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ما زالت تؤدي دوراً ما في هذه العملية. ولكن، علينا أن ننظر إلى المستقبل. لقد حان الوقت للنظر بجدية في خطواتنا القادمة بشأن كيفية ترشيدها من حيث إعادة هيكلتها أو تخفيض

إعادة هيكلة ناجحة. ونحن ندرك أن هذه ستكون عملية صعبة ومثيرة للجدل حيث يتعين القيام بها بانفتاح وشفافية مع التمثيل الجامع لكل أصحاب المصلحة. يجب إعادة هيكلة مجمع تربتشا بطريقة تحقق أقصى درجات الجدوى الاقتصادية مع أخذ مصلحة العمال المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة في الحسبان. وكانت البعثة قد أعدت اللوائح في عام ٢٠٠٢، التي أدمجت منذ ذلك الحين في قوانين ومؤسسات كوسوفو، والتي تشكل الأساس القانوني لإعادة هيكلة تربتشا وغيرها من المؤسسات المملوكة للقطاع العام أو اجتماعياً. كما أنشأت محكمة خاصة للنظر في قضايا الخصخصة.

نرحب أيضاً بتمديد الاتحاد الأوروبي لبعثته المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والتي تساعد على النهوض بالعدالة ومكافحة الفساد في كوسوفو. وتوسيع دوريات التدريب المشترك ودوريات المشاة علامة واضحة على التنسيق القائم الذي حققته هذه البعثة. وبالنظر إلى انضمام كوسوفو إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم، نرحب أيضاً بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بمراقبة الشرطة للمباريات الدولية لكرة القدم. إن الرياضة فرصة لتطبيع العلاقات وينبغي أن تستخدم في التقريب بين المجتمعات، وإن كان السلوك السيئ للمشجعين يمكن أن يتصاعد بسرعة وقد يخرج عن نطاق السيطرة.

والتقدم المحرز صوب تحقيق العدالة وسيادة القانون سيساعد على مكافحة الفساد، واحتذاب الاستثمارات الأجنبية، والإسهام في التنمية الشاملة في كوسوفو.

ومن المؤسف أن العنف السياسي قد أحرز الاتفاق بشأن ترسيم الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. إن هذه المسألة يجب حلها. والغاز المسيل للدموع، والقنابل الحارقة، والقنابل الصاروخية أمور لا مكان لها في الحوار السياسي المدني.

يتوقع أن تواجهها البلدان الفتية، فإن مجلس الأمن لا يتمتع بترف نشر موارد الأمم المتحدة في كوسوفو حين تكون الحاجة ماسة إليها لمعالجة نزاعات محتدمة في أماكن أخرى، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء التقدم المستمر والاستقرار العام في كوسوفو، نعتقد أيضاً أن الوقت قد حان لكي يعدل المجلس دورات إعداد التقارير والإحاطات الإعلامية. فليست هناك ضرورة لدورة إعداد التقارير كل ثلاثة أشهر ببساطة، كما أشار العديد من الدول الأعضاء بالفعل. وكوسوفو قد بلغت في تطورها مرحلة تحتاج عندها إلى إصلاح هادف ومنهجي لزيادة الاستقرار السياسي والأمني، وتطبيع العلاقات مع جيرانها والنهوض بحقوق الإنسان ومؤسسات سيادة القانون. وتلك الجهود تستغرق وقتاً طويلاً. وبطبيعة الحال، علينا أن نتابع مسار كوسوفو؛ ولكن هذه المراقبة اللصيقة من مجلس الأمن لا مبرر لها. ومرة أخرى، نحث الزملاء أعضاء المجلس على العمل معنا من أجل تعديل فترة إعداد التقارير إلى ستة أشهر.

لقد رأينا مؤشرات إيجابية للتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ولئن كان من الصحيح، وفقاً للبنك الدولي، أن الناتج المحلي الإجمالي سجل انخفاضاً طفيفاً إلى ٣,٦ في المائة، فإن تقرير الأمين العام يشير أيضاً إلى أن هذا المعدل يعتبر مؤثماً مقارنة بالدول المجاورة. كما نود الإشارة إلى أنه معدل نمو أعلى مما حققه أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الأمن. وكما سمعنا من زميلي الياباني بالفعل، فإن معدل النمو هذا مثار حسد البعض. ولذلك، فإن مستوى البطالة المصاحب والبالغ ٣٣ في المائة يجب أن يعالج على وجه السرعة. ومازلنا نعتقد أن مزيداً من الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يساعد على تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد، وزيادة الشفافية والنهوض بسيادة القانون. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة كوسوفو لوضع مشروع مجمع تربتشا التعديني على طريق

كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الممتازة التي قدّمها للتو. كما أشكر السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما.

يساورني القلق حتما إزاء التوترات المتواصلة المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2016/901)، وهي توترات جديدة تقوض التقدم المحرز منذ نهاية الصراع بالتعاون مع أصحاب المصلحة على كلا الجانبين. وبفضل هذا التقدم تم إبرام الاتفاق المتعلق بالاتصالات السلوكية واللاسلكية، الذي يرحب وفدي به بوصفه اتفاقا هاما. وفي هذا الصدد، بغية تنشيط الزخم نحو كفالة الاستقرار الدائم - الذي يشكل إلى جانب كوسوفو مسألة مثيرة للقلق في منطقة البلقان بأسرها - نشجع بقوة الأطراف السياسية الفاعلة في كوسوفو على العمل من أجل تهيئة بيئة سياسية هادئة يعتمد عليها مضمون الحوار مع بلغراد، وندعو السلطات الصربية أيضا إلى الحفاظ على التزامها وتعزيزه حيال إجراء حوار بناء وهادئ مع بريشتينا. وينضم وفدي إلى الأمين العام في الترحيب بالتقدم المحرز حتى الآن من جانب كلا الطرفين في سياق الحوار الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تيسيره. ونشجع الشركاء والبلدان ذات النفوذ على مواصلة دعم المحادثات. وبغية الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن تنفيذًا فعالًا، وأن يلتزم القادة على كلا الجانبين التزاما كاملا باستئناف الحوار بروح بناءة. هذا هو السبيل الوحيد المتبقي لتطبيع العلاقات.

وإن التطورات الأخيرة المذكورة في التقرير، وبخاصة السياق السياسي المؤدي إلى التصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، والقانون الجديد بشأن مجمع تريشيا الصناعي، تذكّرنا بالحاجة إلى إجراء حوار شامل يتعلق بجميع المسائل المعلقة، في ما بين أصحاب المصلحة المحليين والأجانب على السواء. ويعتقد وفد بلدي أنه بالإمكان التغلب على

ونحن نشجع العمل الهام الذي تضطلع به كوسوفو لمعالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في المقاتلين الأجانب، ونشيد بإلقاء القبض مؤخرا على أفراد في كوسوفو يربح ارتبطهم في سوريا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويشكل المقاتلون الأجانب خطرا على جميع البلدان، وهم يقتضون تصديدا جماعيا.

والمنطقة بأسرها، بما في ذلك كوسوفو، تحتاج إلى نهج شامل ومتكامل يشمل المؤسسات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بغية كفالة التعاون والتنسيق بشأن المسائل الحيوية للأمن القومي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعضوية كوسوفو ومشاركتها في المنظمات الدولية أمران ليسا لصالح كوسوفو فحسب، وإنما لصالح المجتمع الدولي.

أخيرا، نعتقد أن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تعترف بكوسوفو دولة مستقلة. وعندما تنجح كوسوفو، سوف تستفيد المنطقة بأسرها. فكوسوفو الديمقراطية والمستقرة والمستقلة تشكل قوة للاستقرار الإقليمي، وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بجهود كوسوفو وصربيا لتطبيع العلاقات من خلال الحوار الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تيسيره. ونثني على الزعماء في كل من بلغراد وبريشتينا على استعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة، ونحن لا نزال نقدّر قيام الممثلة السامية موغيريبي بتيسير المحادثات. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد على دعمها لكوسوفو في مسيرتها لتصبح دولة ديمقراطية متعددة الأعراق مزدهرة وسلمية، وتندمج اندماجا تاما في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للسنغال.

أولا، أود أن أشكر السفير ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

خلال حماية تراثها الثقافي. ونود أيضا أن نرى تعزيزا للتعاون في تبادل المعلومات من أجل حل مسألة الأشخاص المفقودين. وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشيد بالمثل الخاص تانين على قيادته الحكيمة للبعثة. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي. فهي جميعها أصحاب مصلحة ملتزمة التزاما ثابتا بتحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن. طلب ممثل صربيا الكلمة كي يدي بيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): في البيان الذي أدليت به في وقت سابق، قلت إن أعضاء المجلس سوف يستمعون إلى عدد من الأكاذيب من ممثلة بريشتينا. ويمكن للمرء أن يتأكد من بيانها عن كيفية تصورها للبلد المثالي. ببساطة: إذا كان البلد مثاليا، أتساءل عن سبب قيام المهاجرين الذين يعبرون عن طريق البلقان بعدم الذهاب إلى كوسوفو. لماذا يفرّ مواطنوها من كوسوفو إلى أوروبا الغربية؟ في المرة المقبلة، بوسعي أيضا أن أبلغ المجلس عن عدد الألبان الكوسوفيين الذين يحملون جوازات سفر صربية، وكيف أن مكاتبنا التمثيلية الدبلوماسية والقنصلية في أوروبا الغربية تتعامل كل يوم مع ألبان كوسوفو.

عن أي نوع من البلدان نتكلم ؟ وكان هناك ذكر للجرائم والاعتصاب والقتل. ولماذا لم يتهم أي أحد؟ ويقول المتكلم من كوسوفو، الذي يمثلها الآن، إن عدد من صدرت بحقهم لوائح إتهام بارتكاب تلك الجرائم صفر. حسنا، تلك مشكلتهم. فلماذا لم يتهموا أي شخص؟ ولماذا لم يقولوا إن هذا الشخص أو ذاك قد ارتكب جريمة الاعتصاب أو القتل؟

الصعوبات؛ وبالتأكيد، ينبغي لها ألا تصبح عقبة أمام العملية السياسية الجارية، ولا سيما بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بدمج الهيئة القضائية في كوسوفو، حيث قطعت أشواط ملحوظة. وفي السياق نفسه، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٥ آب/أغسطس لتنفيذ اتفاق ٢٥ آب/أغسطس بشأن إعادة بناء الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا. ونحن نشجع الأطراف على كفالة نجاح الاتفاق من خلال التمسك بالتزاماتها المتبقية.

وتتفق السنغال مع الأمين العام على أن هناك حاجة إلى بذل جهود على الجهتين الإنسانية وحقوق الإنسان من أجل زيادة عودة اللاجئين، وتعزيز الثقة بين مختلف المجتمعات المحلية، وبناء مجتمعات متنوعة وإنما شاملة.

وبالمثل، في ما يتعلق بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي ممدت ولايتها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نرحب بدعمها للإنجازات التي حققتها كوسوفو في مجال الدفاع، وفي تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وفي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما ساهم دعمها في عقد مؤتمر إقليمي للمدراء العامين للشرطة في سكوبيه من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، ضم ممثلين من كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا. ونحن نرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز المصالحة، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان، ودعم عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وبالإضافة إلى تشجيع الحوار، تحت السنغال جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات إضافية نحو السلام والتنمية، وبخاصة عن طريق التشجيع على تنفيذ اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في شمال كوسوفو. لذلك، نكرر دعمنا للامحودود للبرنامج الانمائي المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الرامي إلى زيادة الثقة في ما بين الطوائف من

إلى صربيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقبل إصدار أية بيانات لخبراء الطب الشرعي، قال إن من قتلوا في راجاك كانوا ضحايا للصرّب. وهو الآن بطل وطني.

وتتكلم السيدة تشيتاكو عن الاستعمار. عن ماذا تتكلم؟ وما هي البلدان التي تم تحريرها من الاستعمار؟ وهل لديها أي فكرة إطلاقاً عن ما هو الاستعمار؟ فقد كانت العاصمة الأولى لصربيا في كوسوفو. ومقر الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. فأى نوع من الاستعمار ذاك؟ ولتذكر أي معلم ثقافي ألباني يعود تاريخه إلى ذلك الوقت. عم تتكلم؟ فهي تظن أن بوسعها لأنها موجودة هنا في هذه الجلسة، بدعم من بعض الدول الغربية الكبرى، أن تسوق الأكاذيب هنا. ولكن الواقع أن ذلك الدعم لا يعزز موقف كوسوفو؛ وبدلاً من ذلك يؤدي دعمها للمواقف التي تعرضها كوسوفو هنا إلى تقويض السمعة الخاصة لهذه الدول. وذكرت السيدة تشيتاكو السيد أهتيساري. فهل مجلس الأمن هو الذي اعتمد اقتراح أهتيساري؟

وقدمت السيدة تشيتاكو الأطروحة الخطرة التي مفادها أن كل شيء في كوسوفو ينتمي إلى كوسوفو. إن الناس هناك يعيشون في ظل الرأسمالية، ولذا هل يمكنها فعليا أن تخبرهم بأن كل شيء في كوسوفو من ممتلكات كوسوفو؟ ينبغي أن يكون هناك قانون ما بشأن تلك الحقوق. وهي لا تروق لها المقررة الخاصة كريمة بنون، التي تكلمت عن ٢٠٠٠٠٠٠ من الصرب المشردين. إن العدد ليس مهماً - حتى لو لم يكونوا سوى ٥٠٠٠٠٠، ينبغي أن يسمح لهم بالعودة. ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإنهم يمثلون نسبة ١,٩ في المائة. فهل سيظل المجلس ملتزماً الصمت بشأن هذا الأمر ويقول إنه لا يتعين أن يعود هؤلاء الناس؟ وهل سيقوم المجلس بإضفاء الشرعية على التطهير العرقي؟ ليس له أي حق في أن يفعل ذلك.

وإذ كان، كما قيل، إنه ليس لدى صربيا أية ولاية قضائية في كوسوفو، فلماذا لم يفعل أي شيء بشأن ذلك في لاهاي؟ فقد جرى استجواب كل فرد من شرطة صربيا وجيشها مئات المرات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. ولا يمكن توجيه اتهامات استناداً إلى الروايات الخيالية التي سردتها الممتلة هنا في مجلس الأمن.

وماذا يجري مع أوليفر إيفانوفيتش؟ وتقول السيدة تشيتاكو إننا اعتقلنا مواطنين من كوسوفو. وهي تحت على إصدار لوائح اتهام بحق مواطنينا، ولكن حينما يتعلق الأمر بمواطنيها، فإن الجميع أبرياء، حقاً؟ وعليه إذا كان حسب قولها إن أيا كان من يدان بريئاً، فماذا يحدث في قضية أوليفر إيفانوفيتش؟ لقد ظل قيد الإقامة الجبرية لمدة أشهر. فهل هناك شاهد واحد - طالبت صربيا برؤية قائمة - يمكن أن يؤكد الادعاءات الموجهة ضده؟ وارتكبت الممتلة خطأ صغيراً، نظراً لأن تلك القائمة محيت بعد عام ٢٠٠٠ على يد من قصفوا صربيا بالقنابل. ولكن يتعين أن أعلن هنا في نيويورك، أمام مجلس الأمن، أن قرار قصف صربيا بالقنابل غير قانوني واتخذ بدون موافقة المجلس. وأعتقد اعتقاداً جازماً أن العديد ممن كانوا مدرجين في تلك القائمة يستحقون أن يقدموا إلى المحاكمة، ولكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تجد أي أساس قانوني لتحريك دعاوى ضد من قصفوا صربيا بالقنابل. وكان ذلك قراراً قضائياً لم يستند إلى أي قرار من مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، تضم تلك القائمة أيضاً أشخاصاً أشادت بهم كوسوفو - كانوا موظفين ومسموحاً لهم بإجراء البحوث في مجال موارد التعدين ومنحوا هواتف نقالة.

والآن يتجه رئيس الوزراء الكرواتي السابق ميلانوفيتش إلى كوسوفو. هل ويسلي كلارك مدرج الآن في قائمة من يعملون في كوسوفو، بعد أن شهد برنار كوشنر ووليام ووكر وهما يدعيان أن صربيا قصفت بالقنابل؟ لقد كان رئيس البعثة

بين فيليكو هوتشا وبريزرن. وغني عن القول، إنه لا يوجد شيء يمكن لممثلة بريشتينا أن تقوله بشأن ذلك، لأن شعبها في ذلك الوقت لم يكن يعيش في كوسوفو. ولذلك نحن لسنا مستعمرين، وينبغي عدم استخدام تلك المصطلحات في الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، بطبيعة الحال لقد كانت فلسطين أيضا مدرجة في جدول أعمالها ولم تكن الولايات المتحدة مiale إلى التصويت على ذلك. وكانت كوسوفو وتايوان، بدورهما، مدرجتين في جدول أعماله الإنتربول - أو ربما لم تكن تايوان مدرجة في جدول الأعمال، ولكنها أعلنت. وأبلغت كوسوفو الجميع بأنها ستشارك في اجتماع الإنتربول، ولذلك لماذا لم تقدم طلبها؟ لم تقدمه لأنها كانت تعلم بأنها ستخسر.

وستنتهي بالطريقة نفسها التي بدأت بها السيدة تشيتاكو، بالاقتباس من بيانها الخيالي. فنحن اليوم في عام ٢٠١٦، وليس عام ١٩٩٩. وذلك صحيح.

لقد تغير العالم بطبيعة الحال في غضون ذلك. فالיום قد رحل من قصفونا، والذين من أجلهم تم تشييد معالم أثرية في بريشتينا. لقد تغير العالم بالفعل. فاليوم، قد رحل من أيدوا مواقف كوسوفو. لقد تغير العالم بحيث أصبح الناس يفهمون أن هذا الأمر يتعلق بانتهاك الحقوق. فلكل انتهاك للحقوق الدولية طابع عالمي ويسري على الجميع. إنني أحترم إرادة الجميع، ولكن علينا أن نبدأ بالمصالح المشروعة لشعبنا.

ولا أعلم ما إذا كان سيتم تغيير أسماء الساحات والشوارع في بريشتينا، على نحو ما اقترحت وسائل الإعلام، ولكننا على أي حال لا نحتاج لدعم أي شخص من الخارج. فلنقم بحل مشاكلنا بأنفسنا. فممثلة كوسوفو تحتمي بالأخ الأكبر. ولنقم بالمحادثات لإيجاد حل مستدام. فما من أحد سيقوم بإسقاط

وبغض النظر عن صغر حجم بلدنا، فإنه حينما يتعلق الأمر بكنيستنا فإننا سندافع عنها. وتدعي السيدة تشيتاكو أن قيام الكنيسة على أرض حرم جامعة بريشتينا يطرح إشكالية لأنها بنيت في ظل نظام ميلوسيفيتش. ولكن ماذا عن كنيسة القديسة عذراء ليفيش التي تعود إلى القرن الرابع عشر، وأحرقها كوسوفو، وكانت مدرجة في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي؟ متى بنيت تلك الكنيسة؟ وهل لذلك أية علاقة مع ميلوسيفيتش؟ وأين كان ميلوشيفيتش في عام ١٩٨١، حينما خرجت المظاهرات مطالبة باستقلال كوسوفو؟ لقد كانت هناك دائما خطة للتوحيد مع ألبانيا منذ البداية ذاتها، وينبغي الإقرار بذلك. والممثلة ليست كوسوفية؟ إنما هي ألبانية. وبلدها الأصلي هو ألبانيا. إن المسألة لا تتعلق بالاستعمار؛ بل تتعلق بأقلية قومية في بلد آخر أعلن الاستقلال من جانب واحد.

وأود أن أبين للحاضرين هنا، بمن فيهم صديقي ممثل اليابان، أن هذا يمكن أن يحدث لبلده غدا. وكون عدد سكان بلده يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة لا يعطيه حقوقا أكثر من حقوق صربيا. وليس لدينا مبدأ يقول إننا خسرننا لأن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد سمح به ولأن بعض البلدان قبلت به. ومن غير اللائق حقا أن الولايات المتحدة دعت البلدان الأخرى إلى الاعتراف بإعلان كوسوفو من جانب واحد، ومن ثم انتهاك السلامة الإقليمية لصربيا. وقبل مائة عام، كان العلم الأجنبي الوحيدة الذي يرفرف أمام البيت الأبيض هو العلم الصربي، اعترافا بتضحيات صربيا خلال الحرب العالمية الأولى، حينما خسرننا ثلث سكان بلدنا.

وأنا سعيد لسفير اليابان وزجاجة نبيذه. ففي القرن الرابع عشر، سن قيصر صربيا دوشان قانونا لحماية نوعية النبيذ الكوسوفي وأصله الجغرافي. وفي ذلك الوقت، كان هو الحاكم الوحيد الذي يمتلك ٢٥ كيلومترا من مزارع الكروم

و ١٩٩٩ أمام أعين العالم، تحت مرأى الموجودين في هذه القاعة، والصحفيين من الولايات المتحدة إلى روسيا والصين واليابان. وكان الجميع موجودين هناك وكانت الصور حقيقية. ويمكن أن تتغير التفسيرات وأن تختلف، ولكن لا يمكن تغيير الوقائع. فالوقائع حقيقية.

ويؤسفني أن نغد صبر زميلي. لقد أصغيت إليه، وأطلب منه أن يصغى إلي. ويحدوني الأمل في أن تأتي يوما ما إلى هذه القاعة ونسمع اعتذارا وعلامات ندم من صربيا، لأن ذلك يصب في نهاية المطاف في مصلحة صربيا أيضا. هل يمكن لأي شخص أن يتصور أن تقوم ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، باتهام قوات الحلفاء بالتدخل لإنقاذ أوروبا؟ يحدوني الأمل حقا أن تفكر صربيا لأن هذا - كما قلت - هو السبيل الوحيد الذي سيمكن المنطقة من المضي قدما.

وللأسف، توضح تشريعاتنا ودستورنا بجلاء من يمكننا أن نفتح تحقيقات بشأنهم ونصدر بحقهم لوائح اتهام. فلا يمكننا إدانة أشخاص غيابيا - في حال لم يكونوا موجودين شخصيا في كوسوفو - والواقع أن معظم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب قد غادروا كوسوفو. وحيث إن السيد إيفانوفيتش قد تم اتهامه، فقد تم تقديمه إلى المحاكمة من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وتؤيد حكومة كوسوفو دور البعثة، وتتطلع إلى أن يحين الوقت الذي تصبح فيه جميع هذه المحاكمات ماضيا.

وأعتذر عن أخذ مزيد من وقت المجلس. فقد شعرت حقا بالإهانة، وأعلم أن بعض الحاضرين هنا قد شعروا بالمثل.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٨.

حل على كوسوفو بنفس الطريقة التي أسقطت بها القنابل في عام ١٩٩٩. فللأسف، ذلك الزمن قد ولى بالنسبة لكوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت السيدة شيتاكو الإدلاء ببيان إضافي. وأعطيتها الكلمة.

السيدة شيتاكو (كوسوفو) (تكلمت بالإنكليزية): سأراعي وقت المجلس، ولكن بعض المسائل التي أثارها زميلي ممثل صربيا تستحق الرد.

في الواقع، فجل بيانه - لو لم يكن ذلك سيثير الانزعاج، بالنظر إلى أنه تم الإدلاء به هنا في مجلس الأمن - لكان مضحكا ومسليا. فإتهام المجتمع الدولي وزعماء العالم الحر ومنظمة حلف شمال الأطلسي بالتورط في كوسوفو من أجل مصالحهم الخاصة والحصول على مواردنا أمر مهين. ففي الواقع، تشكل كوسوفو مثالا واضحا على تكاتف العالم للدفاع عن كرامة الإنسان والحياة البشرية والقيم الإنسانية.

ولمن لا يعرف، فإن كوسوفو في حجم ولاية كونيتيكت؛ إنها بلد صغير. وبالمناسبة، قد كانت لدينا حدود قبل فترة طويلة من أن تكون لنا دولة. وفي الواقع، لسنا أغنياء للغاية من حيث الموارد الطبيعية. فال مورد الأكبر لدينا هي الموارد البشرية - الناس. فلدينا مجتمع سكاني شاب، ٧٠ في المائة منه دون سن الثلاثين. وهذه الإمكانيات البشرية، التي جرى تحريرها وتمكينها من العيش في حرية، هي الاستفادة الوحيدة ومصدر السرور الوحيد الذي اكتسبه المجتمع الدولي. إنني حقا أشعر بالصدمة والإهانة. ويحدوني الأمل أن يفكر زميلي من صربيا في تلك التصريحات.

ثانيا، لم تنشب الحرب في كوسوفو منذ ٥٠٠ سنة ولا قبل ٧٠ عاما؛ إنها حرب حديثة. لقد وقعت في عامي ١٩٩٨